ILC.114/DG/APP

منظمة العمل الدولية

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

تقرير المدير العام
ملحق

مؤتمر العمل الدولي
الدورة ١١٤، ٢٠٢٦

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

تقرير المدير العام - ملحق

مكتب العمل الدولي، جنيف

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية ٢٠٢٦
الطبعة الأولى ٢٠٢٦

هذا العمل مرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنف ٤,٠ دولي. انظر الموقع التالي: creativecommons.org/licences/by/4.0 ويمكن للمستخدم إعادة استعمال أو مشاركة (نسخ وإعادة توزيع) وتكييف (إعادة مزج وتحويل والاستناد إلى العمل الأصلي) كما هو مفصل في الترخيص. ويجب على المستخدم أن يذكر منظمة العمل الدولية بوضوح باعتبارها مالكة العمل الأصلي وأن يشير إلى ما إذا تم إجراء تغييرات عليه. لا يُسمح باستخدام رمز واسم وشعار منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالترجمات أو التعديلات أو غيرها من الأعمال المشتقة.

الإسناد - يجب على المستخدم الإشارة إلى ما إذا كان قد تم إجراء تغييرات ويجب أن يستشهد بالعمل على النحو التالي: *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة - تقرير المدير العام - ملحق*، جنيف: مكتب العمل الدولي، ٢٠٢٦. © منظمة العمل الدولية.

الترجمات - في حالة ترجمة هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: *هذه ترجمة لحقوق الطبع والنشر الخاصة بمنظمة العمل الدولية. ولم يتم إعداد هذه الترجمة أو مراجعتها أو المصادقة عليها من جانب منظمة العمل الدولية ولا ينبغي اعتبارها ترجمة رسمية لمنظمة العمل الدولية. وتخلي منظمة العمل الدولية مسؤوليتها الكاملة عن محتواها ودقتها. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) الترجمة فقط.*

التعديلات - في حالة تعديل هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: *هذا تعديل لعمل محمي بحقوق الطبع والنشر لمنظمة العمل الدولية. ولم يتم إعداد هذا التعديل أو مراجعته أو المصادقة عليه من جانب منظمة العمل الدولية ولا ينبغي اعتباره تعديلاً رسمياً لمنظمة العمل الدولية. وتخلي منظمة العمل الدولية مسؤوليتها الكاملة عن محتواه ودقته. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) التعديل فقط.*

مواد صادرة عن طرف ثالث - لا ينطبق ترخيص المشاع الإبداعي هذا على المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر غير التابعة لمنظمة العمل الدولية والواردة في هذا المنشور. إذا كانت المادة مسندة إلى طرف ثالث، فإنّ مستخدم هذه المواد هو المسؤول الوحيد عن الحصول على الأذونات اللازمة من صاحب الحقوق وسيكون وحده المسؤول عن أي انتهاك مزعوم.

أي نزاع ينشأ بموجب هذا الترخيص ولا يمكن تسويته ودياً يُحال إلى التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). ويلتزم الطرفان بأي حكم يصدر نتيجة لهذا التحكيم باعتباره الحكم النهائي لمثل هذا النزاع.

لمزيد من التفاصيل بشأن الحقوق والتراخيص يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني: rights@ilo.org. وللحصول على مزيد من التفاصيل حول منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية، يرجى زيارة الموقع التالي: www.ilo.org/publns

ISBN 978-92-2-042585-5 (print)
ISBN 978-92-2-042586-2 (web PDF)
ISSN 0252-7022

يتوفر كذلك باللغات التالية:

الإنكليزية: ISBN 978-92-2-042575-6 (print), ISBN 978-92-2-042576-3 (web PDF)؛
الفرنسية: ISBN 978-92-2-042577-0 (print), ISBN 978-92-2-042578-7 (web PDF)؛
الإسبانية: ISBN 978-92-2-042579-4 (print), ISBN 978-92-2-042580-0 (web PDF)؛
الألمانية: ISBN 978-92-2-042581-7 (print), ISBN 978-92-2-042582-4 (web PDF)؛
الروسية: ISBN 978-92-2-042583-1 (print), ISBN 978-92-2-042584-8 (web PDF)؛
الصينية: ISBN 978-92-2-042587-9 (print), ISBN 978-92-2-042588-6 (web PDF).

إنّ التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية وقواعد بياناتها، التي تتفق مع ممارسات الأمم المتحدة، وعرض البيانات الوارد فيها، لا تنطوي على أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها. انظر الموقع التالي: www.ilo.org/disclaimer

الآراء ووجهات النظر المعرب عنها في هذا المنشور هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا تمثل بالضرورة آراء منظمة العمل الدولية أو وجهات نظرها أو السياسات التي تتبعها.

الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، كما أنّ إغفال ذكر شركات أو منتجات أو عمليات تجارية معينة ليس علامة على عدم إقرارها.

تصميم إدارة العلاقات والاجتماعات الرسمية والخدمات اللغوية (RELMEETINGS): ILC114(2026)-DG-APP-[CABINET-260407-001]-Ar.docx
طبع في سويسرا

تمهيد

كما درج عليه الحال في الأعوام الماضية، يستند هذا التقرير إلى الولاية التي أناطها بنا مؤتمر العمل الدولي في عام ١٩٨٠، ويعرض النتائج التي خلصت إليها البعثة التي كلّفتُها بإعداده. غير أنه، وللعام الثالث على التوالي، لم يُؤذَن للبعثة، مع الأسف، بدخول إسرائيل والأراضي العربية المحتلة. كما حالت الأعمال العدائية التي اندلعت في المنطقة في ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٢٦ دون عقد اجتماعات مباشرة مع محاورين فلسطينيين في عمّان، الأردن. ومع ذلك، تمكّنت البعثة من التواصل عن بُعد مع مجموعة واسعة من المحاورين العرب والإسرائيليين، فضلاً عن ممثلي الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية وغير الحكومية. وفي هذا السياق، أتاحت البعثتان اللتان أُوفدتا في وقت سابق إلى القاهرة ودمشق عقد اجتماعات مباشرة مع محاورين عرب.

وأودّ أن أُعرب عن خالص امتناني لكل من تفاعل مع البعثة وقدّم لها معلومات قيّمة، بما في ذلك المساهمات الخطية الواردة من السلطات الإسرائيلية. وقد أنجزت البعثة مهمتها على نحو يتسم بالحياد التام، متحرّية الدقة القائمة على الوقائع، ومسترشدةً بدستور منظمة العمل الدولية وولايتها.

ويتناول هذا التقرير التطورات المتصلة بسوق العمل وحقوق العمال وحسن إدارة العمل، في إطارها السياسي والقانوني والاقتصادي العام. كما يحدّد أولويات العمل لتحقيق تعافٍ وإعادة إعمار قائمين على توليد فرص العمل في فلسطين، مع تركيز خاص على العمل اللائق، الذي يُعدّ ركناً أساسياً لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الصمود وصون الكرامة الإنسانية.

كان الأمل يحدوني في أن يعكس تقرير هذا العام تحسّناً ملموساً في عالم العمل الفلسطيني، غير أن الواقع القائم حال دون ذلك. فما زالت أماكن العمل في غزة تعاني دماراً واسعاً، ولا يزال الاعتماد على المساعدة الإنسانية مرتفعاً. وفي الضفة الغربية، يواصل العمال التعرّض للنزوح والقيود المشدّدة على الحركة، إلى جانب العمليات العسكرية المتواصلة والتوسع المستمر في المستوطنات. كما تبقى معدلات البطالة ونقص العمالة والعمل غير المنظم عند مستويات مرتفعة، في حين تتراجع فرص التعليم وتنمية المهارات.

وقد بعثت الجهود الدؤوبة التي ما فتئ المجتمع الدولي يبذلها في سبيل وقف الحرب المدمّرة في غزة، في أعقاب وقف إطلاق النار في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥، مقترنةً بالخطط الرامية إلى إرساء الاستقرار وإعادة الإعمار، قدراً من الأمل الحذر. غير أن الاضطرابات الإقليمية الراهنة تنذر بتقويض هذه الجهود وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع.

ولا شك أن آفاق تحسين أوضاع العمال الفلسطينيين تظل رهناً بإحراز تقدم نحو حل سياسي يشمل الفلسطينيين والإسرائيليين، ويتماشى مع القانون الدولي والأطر المعتمدة دولياً لإرساء سلام عادل ودائم، على النحو الذي أكدته قرارات الأمم المتحدة المتعاقبة.

أيار/ مايو ٢٠٢٦

جيلبير ف. هونغبو
المديـر العـام

المحتويات

الصفحة

تمهيد ٣
مقدمة ٧
الفصل ١ - انعكاسات الحرب والاحتلال على العمال الفلسطينيين ٩
الفصل ٢ - التطورات الاقتصادية وتطورات سوق العمل في ظل أزمة متعددة الأبعاد آخذة في التفاقم ١٣
الفصل ٣ - حقوق العمال الفلسطينيين ٢١
الفصل ٤ - الإدارة السديدة للعمل في ظل أزمة طويلة الأمد ٢٧
الفصل ٥ - عمال الجولان السوري المحتل ٣١
الفصل ٦ - الدفع باتجاه تعافٍ متمحور حول فرص العمل ٣٣
مرفق - قائمة محاوري البعثة ٣٥

مقدمة

١. يعرض هذا التقرير، الذي أعدّه المدير العام، النتائج التي خلصت إليها بعثة مكتب العمل الدولي السنوية المكلّفة بتقييم أوضاع عمال الأراضي العربية المحتلة. وعلى غرار السنوات الماضية، اضطلعت البعثة بمهمتها عملاً بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على أوضاع العمال العرب، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (١٩٨٠).[١] واسترشدت البعثة في عملها بالمبادئ والأهداف المكرّسة في دستور منظمة العمل الدولية، بما في ذلك إعلان فيلادلفيا، كما استندت إلى مجموعة معايير العمل الدولية، وإلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن،[٢] فضلاً عن القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.[٣]

٢. وتناولت البعثة أوضاع العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وغزة) والجولان السوري المحتل.[٤]

٣. وعهد المدير العام برئاسة البعثة إلى السيد كونستانتينوس باباداكيس، كبير المستشارين في إدارة حوكمة العمل والسياسات القطاعية. وضمّ كذلك فريق البعثة: السيد كي بيوم كيم، أخصائي في مجال سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات العمالة في إدارة العمالة والمهارات والمنشآت المستدامة؛ والسيد مارتين ويلز، كبير الأخصائيين في مسائل المساواة وعدم التمييز في إدارة العمل والحماية الاجتماعية؛ والسيدة إيليزا ويبر، أخصائية قانونية في إدارة معايير العمل الدولية. وقد ساعد كلّ من السيد دان كورك، ممثل منظمة العمل الدولية في القدس، والسيدة رشا الشرفا، مسؤولة البرامج والعمليات، والسيدة دلال أبو صالح، مساعدة إدارية، وكلاهما من مكتب ممثلية منظمة العمل الدولية في القدس، في التحضير لهذه البعثة ودعم أعمالها. وتولّى محمد أنس السباعي، منسق منظمة العمل الدولية في الجمهورية العربية السورية، تيسير اجتماعات رئيس البعثة مع الجهات المكوّنة السورية. واضطلعت كاترين لاندويت، وهي عضو سابق في البعثة لفترة طويلة وتشغل حالياً منصب أخصائية كبيرة في سياسات هجرة اليد العاملة في إدارة العمل والحماية الاجتماعية، بدور مستشارة تقنية.

٤. ونظراً إلى عدم منح السلطات الإسرائيلية التأشيرات، تعذّر على البعثة عقد اجتماعات ميدانية للسنة الثالثة على التوالي. وفضلًا عن ذلك، حالت الأعمال العدائية التي اندلعت في المنطقة في ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٢٦ دون عقد اجتماعات مباشرة مع محاورين فلسطينيين في عمّان، الأردن. وعوضاً عن ذلك، عقدت البعثة مؤتمرات عن بُعد مع محاورين فلسطينيين وإسرائيليين وغيرهم خلال الفترة من ١ إلى ١١ آذار/ مارس ٢٠٢٦. وضمّ المحاورون ممثلين عن مختلف الوزارات والمؤسسات الفلسطينية، والشركاء الاجتماعيين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحوث، وأصحاب الأعمال، والعمال. كما أجرت البعثة مشاورات مع ممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. وشملت هذه الاجتماعات أيضاً لقاءات مع أصحاب عمل إسرائيليين ونقابات عمالية وممثلين عن منظمات غير حكومية. وقدّم ممثلو حكومة إسرائيل مساهمات خطية. كما أجرت البعثة مشاورات مع عدد من ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية.

٥. بالإضافة إلى ذلك، أجرى رئيس البعثة مشاورات مع كبار الممثلين عن جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية واللجنة الوطنية لإدارة غزة في القاهرة من ١٦ إلى ١٧ شباط/ فبراير، ومع الهيئات المكوّنة السورية في دمشق من ١٩ إلى ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٢٦.

٦. وحظيت البعثة بالتعاون الذي أبداه طيف واسع من المحاورين العرب والإسرائيليين على السواء، من خلال إتاحة معلومات وقائعية، كتابية وشفهية، استند إليها هذا التقرير.

---

[١] مكتب العمل الدولي، القرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٦٦، ١٩٨٠.

[٢] تضم قرارات مجلس الأمن ذات الأرقام ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ٤٩٧ (١٩٨١)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ٢٧١٢ (٢٠٢٣)، ٢٧٢٠ (٢٠٢٣)، ٢٧٢٨ (٢٠٢٤)، ٢٧٣٥ (٢٠٢٤) و٢٨٠٣ (٢٠٢٥).

[٣] على وجه الخصوص، اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ (فيما يتعلق بقوانين وأعراف الحرب البرية) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب).

[٤] عملًا باعتماد مؤتمر العمل الدولي في دورته ١١٣ (٢٠٢٥) القرارَ المتعلق بوضع فلسطين في منظمة العمل الدولية وحقوق مشاركتها في اجتماعاتها، قرر المؤتمر دعوة فلسطين إلى المشاركة في اجتماعات المنظمة بصفة دولة مراقب غير عضو. وقد أبلغت دولة فلسطين لاحقًا المدير العام بوجوب استخدام تسمية "دولة فلسطين" للإشارة إلى فلسطين في منظمة العمل الدولية. ويستمر استخدام مصطلح "الأرض الفلسطينية المحتلة" عند الإشارة إلى النطاق الجغرافي الذي يشمل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، متى اقتضى السياق ذلك. وعند الحاجة إلى الإشارة إلى الجولان السوري المحتل بالإضافة إلى تلك الأراضي، يظل مصطلح "الأراضي العربية المحتلة" مستخدماً.

٧. ويعتمد هذا التقرير الهيكل التالي: يتناول الفصل ١ التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية العامة التي تؤثر في عالم العمل الفلسطيني وتشكّل ملامح سوق العمل. ويعرض الفصل ٢ الحالة الراهنة للاقتصاد وسوق العمل في غزة والضفة الغربية على السواء. ويقيّم الفصل ٣ أثر النزاع والاحتلال والاستيطان على حقوق العمال الفلسطينيين. ويستعرض الفصل ٤ مبادرات في مجال إدارة العمل أطلقتها دولة فلسطين. ويتناول الفصل ٥ أوضاع العمال في الجولان السوري المحتل. وأخيراً، يحدّد الفصل ٦ الأنشطة ذات الأولوية للنهوض بتعافٍ متمحور حول فرص العمل والحقوق في سوق العمل الفلسطينية، وسبل تمكين العمال ضمن إطار أوسع للتعافي وإعادة الإعمار.

الفصل ١ - انعكاسات الحرب والاحتلال على العمال الفلسطينيين

٨. في أعقاب الهجوم المدمِّر الذي شنّته حماس على إسرائيل في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، والذي أسفر عن مقتل ما يقارب ١ ٢٠٠ إسرائيلي، فضلاً عن رعايا أجانب، واحتجاز نحو ٢٣٠ رهينة في قطاع غزة، تسبّبت العمليات العسكرية الإسرائيلية واسعة النطاق في خسائر كبيرة في الأرواح البشرية تجاوز عددها ٧٢ ٠٠٠ حالة وفاة حتى نيسان/ أبريل ٢٠٢٦،[٥] ودمار جسيم في البنية التحتية، ونزوح واسع النطاق، ومعاناة إنسانية واقتصادية عميقة، واختلالات في سوق العمل في القطاع. وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أدّت القيود المفروضة على حرية التنقل، وتوسّع المستوطنات،[٦] وتصاعد العمليات العسكرية، وعنف المستوطنين، والتهجير، إلى تقويض فرص العمل ومصادر الدخل، فضلاً عن سبل العيش، بشكل مطّرد وعلى نحو متزايد منذ عام ٢٠٢٣. وبحسب العديد من المصادر، قلّما بدت آفاق العمال الفلسطينيين في مختلف أنحاء الأراضي بهذا القدر من الغموض.

جهود دولية جديدة للسلام

٩. أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥،[٧] إعلان نيويورك بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين،[٨] الصادر عن المؤتمر الدولي الذي نظمته فرنسا والمملكة العربية السعودية في تموز/ يوليه ٢٠٢٥. وفي الشهر ذاته، أفضت مبادرة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبرام اتفاق بشأن الخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة، ودخل وقف إطلاق النار في غزة حيز التنفيذ في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥، ثم أيّد مجلس الأمن هذه الخطة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥.[٩] وبحلول كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٦، اكتملت عملية إطلاق سراح جميع الرهائن الإسرائيليين الأحياء وتسليم جثامين المتوفين منهم. وبعثت هذه التطورات قدراً من الأمل في استعادة الاستقرار وتهيئة الأفق لإعادة الإعمار وإحلال سلام دائم.

١٠. كما رحب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بدوره بإنشاء مجلس السلام للإشراف على جوانب من الخطة الشاملة ودعم جهود إعادة الإعمار عبر آلية للحكم الانتقالي تضم الممثل السامي لغزة واللجنة الوطنية لإدارة غزة. وتضم هذه اللجنة خبراء فلسطينيين، وتتولى خلال المرحلة الانتقالية تنسيق الإدارة المدنية وتقديم الخدمات العامة، بما في ذلك تيسير إعادة الإعمار.[١٠] وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت اللجنة تتخذ من القاهرة مقراً لها، ولم تباشر أعمالها فعلياً بعد. وعقد مجلس السلام اجتماعه الأول في واشنطن العاصمة في ١٩ شباط/ فبراير ٢٠٢٦، إذ أعلن بعض أعضائه عن تعهّدات تُقدّر بنحو ١٧ مليار دولار أمريكي لدعم الاستجابة الإنسانية وجهود إعادة الإعمار في غزة.[١١] وأشارت تقديرات البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى أنّه سيلزم حشد نحو ٧١ مليار دولار أمريكي لضمان إعادة تأهيل البنية التحتية المادية والاجتماعية واستعادة الخدمات وتوفير فرص العمل للعمال.[١٢]

---

[٥] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "لمحة عن الأثر المُبلَّغ عنه: قطاع غزة (٨ نيسان/ أبريل ٢٠٢٦)".

[٦] أكد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي اتخذه مجلس الأمن في الأمم المتحدة، من جديد، أنّ "إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل" (الفقرة ١).

[٧] الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان نيويورك بشأن التسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حل الدولتين، الوثيقة A/CONF.243/2025/1، المرفق.

[٨] الأمم المتحدة، الجمعية العامة تعتمد إعلان نيويورك الذي يرسم مساراً نحو إقامة دولة فلسطين، ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٦.

[٩] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار ٢٨٠٣ (٢٠٢٥) الذي اتخذه مجلس الأمن في الجلسة ١٠٠٤٦، المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥، الفقرة ١.

[١٠] انظر "اللجنة الوطنية لإدارة غزة: من أجل غزة حرة ومسالمة ومزدهرة".

[١١] انظر:
Aamer Madhani and Matthew Lee, "Trump Gets Pledges for Gaza Reconstruction and Troop Commitments at Inaugural Board of Peace Talks", Associated Press, 19 February 2026.

[١٢] البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، *التقييم النهائي السريع للأضرار والاحتياجات في غزة*، نيسان/ أبريل ٢٠٢٦، الصفحة ٢١.

غزة بحاجة إلى مقوّمات الحياة الأساسية في ظلّ وقفٍ هشّ لإطلاق النار

١١. بينما تتواصل الجهود المبذولة للمضيّ في تنفيذ الخطة الشاملة، ظلّ العنف وانعدام الأمن مستمرّين في القطاع. ووفقاً لوزارة الصحة في غزة، بلغ عدد القتلى من الفلسطينيين ٦٨٩ شخصاً، فيما أُصيب ١ ٨٦٠ آخرون، وذلك بين تاريخ دخول وقف إطلاق النار حيّز النفاذ في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥ و٢٥ آذار/ مارس ٢٠٢٦.[١٣]

١٢. ورغم تحسّن وتيرة إيصال المساعدات الإنسانية وافتتاح مرافق تعليمية مؤقتة إضافية، لا تزال منشآت غزة واقتصادها في حالة دمار، وتظلّ ندرة فرص العمل حادّة. ويتركّز التشغيل إلى حد كبير في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وبعض ورش إعادة التدوير الصغيرة، وأنشطة البيع في الشوارع، وأنشطة الكفاف الأساسية. وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف المعيشة، يتقاضى العاملون في الغالب أجوراً غير منتظمة، أو يتقاضون جزءاً من أجورهم لا يبلغ الحد الأدنى القانوني، ويجري تشغيلهم على نحو متزايد بموجب عقود يومية أو في إطار برامج العمل مقابل النقد. كما تظلّ الأنشطة الزراعية وأنشطة الصيد مقيّدة بشدة. وتفيد التقارير بأنّ أكثر من مليوني شخص في غزة محصورون في أقل من ٥٠ في المائة من مساحة القطاع (خارج "الخط الأصفر" الذي حدّدته إسرائيل).[١٤] ويظلّ العمل المستقل عبر المنصات الرقمية من السبل القليلة المتاحة للشباب ذوي المهارات في غزة لكسب الدخل من الخارج، غير أنه يظلّ مقيّداً بسبب نقص أماكن العمل وعدم استقرار التيار الكهربائي وضعف الاتصال بالإنترنت.

١٣. ويرى محاورو البعثة أنّ رفع القيود التي تعرقل حركة الأشخاص والبضائع إلى غزة، بما في ذلك على بعض المواد غير المُرَخَّص لها لأنها مصنّفة حالياً على أنها "مزدوجة الاستخدام"،[١٥] وبناء مؤسسات لإدارة سوق العمل وتنمية المهارات، ودعم الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في غزة، تُعدّ من الخطوات الحاسمة لإعادة تنشيط الاقتصاد وخلق فرص العمل والنهوض بإعادة الإعمار في غزة.

الاحتلال وتصاعد العنف في الضفة الغربية

١٤. لا شك أنّ تشديد القيود على الحركة والوصول إلى غزة يؤثر مباشرة في الاقتصاد الفلسطيني ومنشآته وسوق العمل وحقوق العمال. كما أنّ العمليات العسكرية تسببت في تدمير المساكن، وإلحاق أضرار بالأصول الإنتاجية، ونزوح السكان، مما يعيق الحصول على فرص العمل، والوصول إلى التعليم والخدمات الأساسية، في ظلّ تصاعد عنف المستوطنين، ولا سيما في المناطق الريفية الشمالية، والذي ازداد حدّة منذ اندلاع الأعمال العدائية الإقليمية في شباط/ فبراير ٢٠٢٦، بما يهدد سلامة العمال الفلسطينيين، وإمكانية الوصول إلى الأراضي، واستمرار الإنتاج الزراعي، واستدامة المنشآت الصغيرة.[١٦]

١٥. ويتواصل تآكل الإطار المؤسسي لاتفاقات أوسلو،[١٧] الذي أرسى، من بين أمور أخرى، آليات رسمية للحوار والتنسيق بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن حركة العمال الفلسطينيين، وتصاريح العمل، وتحويل الإيرادات، بما يؤثر مباشرة في الآفاق الاقتصادية وفرص العمل المرتبطة بهذا التعاون. وتعد القرارات الأخيرة التي اتخذتها حكومة إسرائيل، والتي تؤثر في تسيير الأراضي والإدارة السديدة للمناطق "ألف" و"باء" و"جيم" مثالاً عن هذا التآكل.[١٨] ويرى كثيرون أن هذه

---

[١٣] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير الحالة الإنسانية، ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٢٦.

[١٤] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، آخر مستجدات الحالة الإنسانية رقم ٣٤٢: قطاع غزة، ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥.

[١٥] تشير السلع "ثنائية الاستخدام" إلى الآلات والمعدات والمدخلات الأخرى للإنتاج التي يمكن على وجه الاحتمال أن تُستخدم لأغراض عسكرية. انظر موقع مسلك "جيشا"، "السلع مزدوجة الاستخدام: تقرير عن الوضع الراهن"، ١٧ آذار/ مارس ٢٠٢٦.

[١٦] مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، *المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل*، الوثيقة A/HRC/61/70، ٤ شباط/ فبراير ٢٠٢٦، الفقرات ٣٩-٤١.

[١٧] سلسلة من الاتفاقات المبرمة بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، بين عامَي ١٩٩٣ و١٩٩٥، التي حددت ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات، كان من المقرر خلالها التفاوض بشأن قضايا الوضع النهائي بهدف التوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض. وحدد بروتوكول باريس (١٩٩٤) المصاحب لهذه الاتفاقات الإطار العام للعلاقات الاقتصادية. ولم تكتمل المفاوضات حتى الآن.

[١٨] وفقاً لاتفاق أوسلو الثاني، تشمل المنطقة "ألف" المراكز الحضرية (حوالي ١٨ في المائة من الضفة الغربية) وتخضع للسيطرة المدنية والأمنية الفلسطينية. وتغطي المنطقة "باء" المدن الصغيرة والأراضي القريبة من المناطق الحضرية؛ وتخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية والسيطرة المدنية الفلسطينية. وتخضع المنطقة "جيم" (٦١ في المائة من الضفة الغربية) للسيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية.

التطورات تمهّد، من بين أمور أخرى، لمزيد من التوسع الاستيطاني وتُضعف آفاق حلّ الدولتين،[١٩] وذلك رغم اعتراف عدد من البلدان بدولة فلسطين في غضون عام ٢٠٢٥.[٢٠]

أزمة مالية عامة آخذة في التفاقم

١٦. تفاقمت الأزمة المالية العامة الفلسطينية بشكل ملحوظ خلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦. وفضلاً عن الأثر الاقتصادي للحرب في غزة وتراجع المساعدات الدولية،[٢١] يشكّل احتجاز إسرائيل للإيرادات والرسوم الجمركية الفلسطينية، التي تمثّل نحو ثلثي إيرادات الحكومة، أحد العوامل الرئيسية لهذه الأزمة. وقد أدّى توقف تحويلات هذه الإيرادات بالكامل منذ أيار/ مايو ٢٠٢٥ إلى تراجع حاد في سيولة حكومة دولة فلسطين، مما أضعف قدرتها على دفع رواتب الموظفين العموميين، والحفاظ على الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية، والوفاء بالتزاماتها المالية. وما لم تُستأنف هذه التحويلات، قد تعجز حكومة دولة فلسطين عن الوفاء بالتزاماتها المالية خلال عام ٢٠٢٦، مما يهدد بانهيارها.[٢٢]

١٧. ولقد دأبت السلطات الإسرائيلية على إجراء اقتطاعات من الإيرادات الفلسطينية، مُعلِّلَةً ذلك بتغطية تكاليف الخدمات التي توفّرها إسرائيل،[٢٣] وبالتعويض عن المدفوعات المصروفة في إطار برامج دعم أُسر الأسرى الفلسطينيين والمحتجزين المفرج عنهم، والمعروفة لدى الحكومة الفلسطينية باسم "صندوق الشهداء"، وكذلك الأشخاص الذين قُتلوا أو أُصيبوا في سياق النزاعات مع إسرائيل. وقد صنَّف مسؤولون إسرائيليون هذه الترتيبات على أنها سياسة "الدفع مقابل القتل"، معتبرين أنها قد تشجّع على شنّ هجمات ضد الإسرائيليين. ووفقاً لتقديراتهم، بلغت قيمة هذه المدفوعات ٤٨٩ مليون شيكل (١٤٤ مليون دولار أمريكي) في عام ٢٠٢٥، فيما يُقدَّر إجمالي المبالغ المتراكمة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٥ بنحو ٤ مليارات شيكل (١,٢ مليار دولار أمريكي).[٢٤] وعلى الرغم من إدخال الحكومة الفلسطينية إصلاحات على هذه البرامج في عام ٢٠٢٥ ضمن نظام المساعدات الاجتماعية القائمة على تقدير معايير الفقر، فإنّ موقف إسرائيل من هذه الاقتطاعات لم يتغيّر حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

١٨. وتُخلِّف هذه الأزمة المالية آثاراً مباشرةً على العمال والمنشآت والاقتصاد ككل، لا سيما بالنظر إلى الدور المحوري الذي تضطلع به أجور القطاع العام في دعم استهلاك الأسر وتنشيط القطاع الخاص. كما تنطوي على مخاطر تآكل القدرات المؤسسية على المدى المتوسط، بما يشمل وظائف ذات صلة بالإدارة السديدة لسوق العمل، ولا سيما وظائف تفتيش العمل وخدمات التشغيل العامة، وهي وظائف أساسية لكفالة حقوق العمال ودعم مسار التعافي.

١٩. ويواجه القطاع المالي ضغوطاً متصاعدةً، من بينها حالة عدم اليقين التي تميّز علاقات المراسلة المصرفية مع البنوك الإسرائيلية، وهي علاقات أساسية لتيسير التجارة. وفي الوقت ذاته، تسبّبت القيود المفروضة على تحويل فوائض النقد بالشيكل إلى إسرائيل في تقليص قدرة المصارف الفلسطينية على الإسهام في دعم النشاط الاقتصادي.

الانكماش الاقتصادي وكساد سوق العمل

٢٠. أدّت العوامل المتراكمة، بما في ذلك ندرة فرص العمل في إسرائيل، والقيود المفروضة على الحركة، وتدهور الأوضاع الأمنية، والضغوط المالية، إلى إضعاف النشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من تعافي الناتج في عام ٢٠٢٥، فإنه ظلّ أدنى بكثير من مستويات ما قبل الحرب (٢٠٢٢). وبوجه عام، سجّل الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني نمواً سنوياً قدره ٤,٣ في المائة في عام ٢٠٢٥، غير أنه بقي أدنى بنسبة ٢٠ في المائة من مستواه في عام ٢٠٢٢. كما ظلّ اقتصاد غزة دون مستواه قبل الحرب بنسبة ٨٢ في المائة، بينما كان اقتصاد الضفة الغربية أدنى بنسبة ٧ في المائة.

---

[١٩] وقد أدانت هذه القرارات ٨٥ دولة عضواً في الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي. انظر:
UN Audiovisual Library, UN/West Bank Press Encounter, 17 February 2026.

[٢٠] أندورا، وأستراليا، وبلجيكا، وكندا، وفرنسا، وليختنشتاين، ولكسمبرغ، ومالطة، والمكسيك، وموناكو، والبرتغال، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

[٢١] في عام ٢٠٢٣، بلغت المساعدات الدولية للحكومة الفلسطينية ٣٥٨ مليون دولار أمريكي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، *التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة*، ٢٣ تموز/ يوليه ٢٠٢٤، الفقرة ٣٩.

[٢٢] وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، "سلامة: الوضع المالي خطير للغاية يهدد الخدمات الأساسية ولا بديل عن المقاصة"، ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٢٦.

[٢٣] وتشمل هذه الخدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والخدمات الصحية والرسوم الإدارية والتكاليف الأخرى. انظر الإصدارات المختلفة *لتقرير الرصد الاقتصادي الصادر عن البنك الدولي والمقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة*.

[٢٤] وزارة الدفاع الإسرائيلية، تقرير مقدّم إلى اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي بموجب قانون تجميد الأموال التي تدفعها السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالإرهاب، من الأموال التي تحوّلها إليها حكومة إسرائيل، ٢٠١٨ [استلمته البعثة في ١ نيسان/ أبريل ٢٠٢٦].

٢١. ولا تزال مؤشرات سوق العمل تعكس وضعًا حرجًا. انخفض معدل البطالة في الضفة الغربية من ٣١,٤ في المائة في عام ٢٠٢٤ إلى ٢٨,٧ في المائة في عام ٢٠٢٥، غير أنّه لا يزال يفوق بأكثر من الضعف مستواه قبل الحرب، الذي بلغ ١٣,١ في المائة في عام ٢٠٢٢. وفي غزة، يبلغ معدل البطالة ٨٥,١ في المائة، حيث تتّسم أوضاع سوق العمل بانتشار العمالة الناقصة والعمل غير المنظّم، بما يعكس اختلالات هيكلية أعمق لا تُظهرها معدلات البطالة الإجمالية.

٢٢. وشهدت قنوات التشغيل التي كانت تستوعب في السابق أعدادًا كبيرة من العمال الفلسطينيين تقلّصاً حاداً. وقبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، كان نحو ٢٠٠ ٠٠٠ فلسطيني يعملون في إسرائيل والمستوطنات، في حين تراجع هذا العدد اليوم إلى ٤٤ ٠٠٠، إذ لا يتجاوز عدد الحاصلين على تصاريح نحو ١٤ ٠٠٠.[٢٥] أفادت السلطات الإسرائيلية بأنها لم تصدر أي تصاريح جديدة منذ العام الماضي، وأنها حصرت التصاريح القائمة في القطاعات المصنفة على أنها أساسية، وأخضعتها لمعايير أمنية مثل الحد الأدنى للسن والحالة الاجتماعية. وأشارت الجهات المُحاوَرة إلى أنّ عدد العمال الفلسطينيين الذين لا يحملون تصاريح قد يصل، في الواقع، إلى نحو ٤٠ ٠٠٠، وأنّ بعض العمال يستعينون بسماسرة تصاريح يقتطعون، في كثير من الأحيان، حصةً كبيرةً من أجورهم.

٢٣. وفي غياب تدابير تدعم استقرار الدخل وإعادة تفعيل قنوات التشغيل، من المرجّح أن تترسّخ معدلات البطالة المرتفعة، والعمالة الناقصة، والعمل غير المنظّم، بما ينطوي عليه ذلك من آثار طويلة الأمد على الإنتاجية والتماسك الاجتماعي والقدرة المؤسسية على الصمود.

إصلاحات سوق العمل وخطط التعافي

٢٤. واصلت حكومة دولة فلسطين جهودها الإصلاحية، لا سيما في مجال الإدارة السديدة لسوق العمل، حيث شهدت المفاوضات الثلاثية تقدّمًا بشأن وضع قانون عمل جديد، إلى جانب التقدّم في التخطيط الاستراتيجي، من خلال إعداد استراتيجية جديدة لقطاع العمل للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٧، وبرنامج العمل اللائق والتعافي (٢٠٢٦-٢٠٢٧). وأعلنت السلطة الفلسطينية عن إجراء انتخابات محلية ووطنية في عام ٢٠٢٦.

٢٥. غير أنّ فعالية الإصلاحات المؤسسية لا تقتصر على التحسينات التشريعية والإدارية فحسب، بل تتطلب أيضًا استعادة القدرة على التنبؤ في المجال المالي، وتحسين النفاذ إلى سوق العمل، وتنشيط الإنتاج. وفي غياب بيئة اقتصادية مؤاتية، يُحتمل أن تظل هذه الإصلاحات في معظمها إجرائية أكثر منها تحوّلية. ويظلّ تهيئة مثل هذه البيئة مرهوناً، في نهاية المطاف، بإحراز تقدّم نحو حلّ سياسي يعالج النزاع والاحتلال وما يترتب عليهما من آثار على العمال وأصحاب العمل الفلسطينيين.

[٢٥] تقديرات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

الفصل ٢ - التطورات الاقتصادية وتطورات سوق العمل في ظل أزمة متعددة الأبعاد آخذة في التفاقم

التطورات الاقتصادية

٢٦. في عام ٢٠٢٥ ومطلع عام ٢٠٢٦، ظلّت التطوّرات الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة تخضع لتأثيرات الحرب في غزة، وما نتج عنها من تشديد القيود على الحركة، وتصاعد أعمال العنف في الضفة الغربية، إلى جانب القيود الهيكلية المزمنة المرتبطة بالاحتلال. وقد أدّت هذه العوامل مجتمعة إلى تعطيل الإنتاج والتجارة وإمكانية النفاذ إلى فرص العمل، مما أفضى إلى نشوء أزمة اقتصادية متعددة الأبعاد طالت الاستقرار المالي والأنظمة المالية والقدرة الإنتاجية (الإطار ٢-١).

الإطار ٢-١: الأزمة متعددة الأبعاد التي تعصف بالاقتصاد الفلسطيني

تتأثر كلٌّ من التطوّرات الاقتصادية وسوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة **بحزمة معقّدة ومترابطة ومتداخلة من القيود** اشتدّت حدّتها منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، مما أدى إلى نشوب أزمة متعددة الأبعاد تسبّبت في مزيد من تقويض الوصول إلى فرص العمل والفرص المدرة للدخل.

يُعدّ التدهور الحاد لوضع الحكومة الفلسطينية المالي أحد العناصر الرئيسية للأزمة. فقد شهدت إيرادات التخليص انخفاضًا حادًا خلال السنوات الماضية، قبل أن تتوقّف بالكامل منذ أيار/ مايو ٢٠٢٥، مما أدّى إلى تقليص كبير في سيولة الحكومة. وفي الوقت ذاته، **أسهم ضعف النشاط الاقتصادي في تراجع الإيرادات الضريبية المحلية**. وفي ظلّ تراجع الدعم الدولي للميزانية على مدى العقد الماضي، اعتمدت الحكومة الفلسطينية تدابير تقشّفية طارئة، بما في ذلك دفع جزئي للرواتب (يتراوح عادةً بين ٥٠ و٧٠ في المائة من الأجور)، وهو ما أضعف القدرة الشرائية والطلب المحلي. كما أدّى **الاعتماد المتزايد على المتأخرات والاقتراض المحلي** إلى تجاوز مستويات الدين العام الحدود الحصيفة التي حدّدتها سلطة النقد الفلسطينية.[١] وقد تضاعف إجمالي الدين المحلي أكثر من مرّة بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٥، ليصل إلى ما يزيد على ٣,٤ مليار دولار أمريكي.[٢]

تنطوي هذه الأزمة أيضاً على **تداعيات معتبرة على القطاع المالي**. إذ تواجه المصارف الفلسطينية تزايد ارتباطها بتمويل الحكومة، في حين تظلّ معتمدة على **علاقات المراسلة المصرفية** مع المصارف الإسرائيلية لتسوية المعاملات بالعملات الأجنبية. وتخضع هذه العلاقات لتجديد **خطابات إبراء الذمّة** الصادرة عن السلطات الإسرائيلية، التي توفّر حماية للمصارف الإسرائيلية من المخاطر المرتبطة بالمعاملات مع المصارف الفلسطينية. وفي حين كانت السلطات الإسرائيلية تجدّد هذه الخطابات سنويًا، أفادت الجهات المُحاوَرة بأنها تجدّدها حالياً كل أسبوعين، مما يخلق حالة من عدم اليقين المتواصل بالنسبة للمصارف الفلسطينية والنظام المالي على نطاق أوسع.

تواجه المصارف الفلسطينية، في الوقت ذاته، **مشكلة تتمثّل في تنامي فائض النقد** بالشيكل الإسرائيلي. ونظرًا إلى أنّ معظم المعاملات في الاقتصاد الفلسطيني تجرى بالشيكل، يتعيّن على المصارف تحويل الفوائض النقدية بانتظام إلى إسرائيل. غير أنّ هذه التحويلات تخضع لسقف سنوي يبلغ نحو ١٨ مليار شيكل، وهو ترتيب جرى إقراره بموجب بروتوكول باريس لعام ١٩٩٤ حين كان حجم الاقتصاد الفلسطيني أصغر بكثير. ومع توسّع النشاط الاقتصادي على مدى العقود الثلاثة الماضية، لم يواكب السقف هذا التوسّع، مما أدّى إلى تراكم مبالغ كبيرة من النقد في خزائن المصارف الفلسطينية. ويحدّ هذا الفائض في السيولة من قدرة المصارف على دعم التجارة الدولية وإقراض القطاع الخاص، بما ينعكس سلبًا على سوق العمل.

تُسهم **القيود الهيكلية والأمنية** في تزايد الضغوط على النشاط الاقتصادي. ففي الضفة الغربية، تتسبّب القيود المعقّدة على الحركة والوصول إلى أماكن العمل، إلى جانب القيود المرتبطة بالجدار الفاصل[٣] والبنية التحتية للمستوطنات، في إطالة أزمنة التنقّل والحدّ من قدرة العمال على بلوغ أماكن عملهم. كما تواجه الشركات ارتفاعًا في تكاليف التشغيل وتزايداً في عدم اليقين في سلاسل الإمداد، إذ تعرقل التأخيرات في نقل السلع والمدخلات جداول الإنتاج وتزيد تكاليف النقل. ومنذ اندلاع الحرب في غزة، شدّدت السلطات هذه القيود، فأصبحت أكثر صرامة ويصعب توقّعها، فيما تصاعد عنف المستوطنين، مما زاد من تعطيل النشاط الاقتصادي. ونتيجة لذلك، يواجه أصحاب العمل الفلسطينيون صعوبات في الحفاظ على علاقات عمل مستقرة، بما في ذلك الاحتفاظ بالعمال، وفي بعض الحالات دفع الأجور كاملة.

وتأتي هذه الضغوط في سياق **تآكل طويل الأمد في القاعدة الإنتاجية الفلسطينية**، نتيجةً لعقود من القيود المفروضة على الحركة والوصول إلى الأراضي والمياه وسائر الموارد، فضلًا عن القيود على رسم السياسات. وتُقدَّر التكاليف الاقتصادية التراكمية للتدابير المرتبطة بالاحتلال خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٤ بنحو ٢١٢,٢ مليار دولار أمريكي، في حين تُقدَّر القيمة الاقتصادية التي تجنيها المستوطنات بنحو ٨٣٢,٧ مليار دولار أمريكي.[٤]

المصادر:
[١] البنك الدولي، *Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy*، أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥.
[٢] سلطة النقد الفلسطينية، "External and Internal Debt on Palestinian Government" (جرى الاطلاع عليه في ٧ نيسان/ أبريل ٢٠٢٦).
[٣] يمتد الجدار الفاصل الذي يشق طريقه بنسبة ٨٥ في المائة داخل الضفة الغربية، على ٧١٠ كيلومترات ويفصل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية.
[٤] الأرقام مقوَّمة بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة لعام ٢٠١٥، انظر:
UNCTAD, *The Cumulative Economic Cost of Occupation for the Palestinian People (2000–2024) and the Long Road to Recovery*, 2026, v.

٢٧. وفي أعقاب الانهيار الاقتصادي غير المسبوق الذي شهده عام ٢٠٢٤، والذي انكمش خلاله الاقتصاد الفلسطيني بنسبة ٢٠ في المائة مقارنة بالعام السابق، سجّل النشاط الاقتصادي نمواً بنسبة ٤,٣ في المائة في العام التالي (٢٠٢٥). وفي غزة، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنحو الثلث، في حين سجّل اقتصاد الضفة الغربية نمواً أكثر تواضعاً بلغ ٣,٤ في المائة. وكان التعافي في كلٍّ من غزة والضفة الغربية مدفوعاً إلى حدّ كبير بالاستهلاك، نتيجةً لتطبيق وقف إطلاق النار في غزة، وتحسّن جزئي في مستويات دخل الأسر في الضفة الغربية، مع عودة عدد أكبر من الفلسطينيين إلى فرص العمل في إسرائيل والمستوطنات. وعلى الرغم من هذا التعافي بعد تراجع حاد، لا يزال الناتج الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة أقلّ بنحو ٢٠ في المائة من مستواه قبل الحرب في عام ٢٠٢٢ (الشكل ٢-١- ألف)، وهو مستوى يقارب ما كان عليه في عام ٢٠٠٩. وقد تراجعت مساهمة غزة في إجمالي الناتج إلى أقل من ٦ في المائة من الاقتصاد الفلسطيني. وأدّت الأوضاع الاقتصادية الصعبة إلى تدهور ملحوظ في مستويات المعيشة، إذ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستويات لم تُسجَّل منذ أكثر من عقدين كاملين من الزمن (الشكل ٢-١- باء).

◄ الشكل ٢-١: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي ومؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٥)

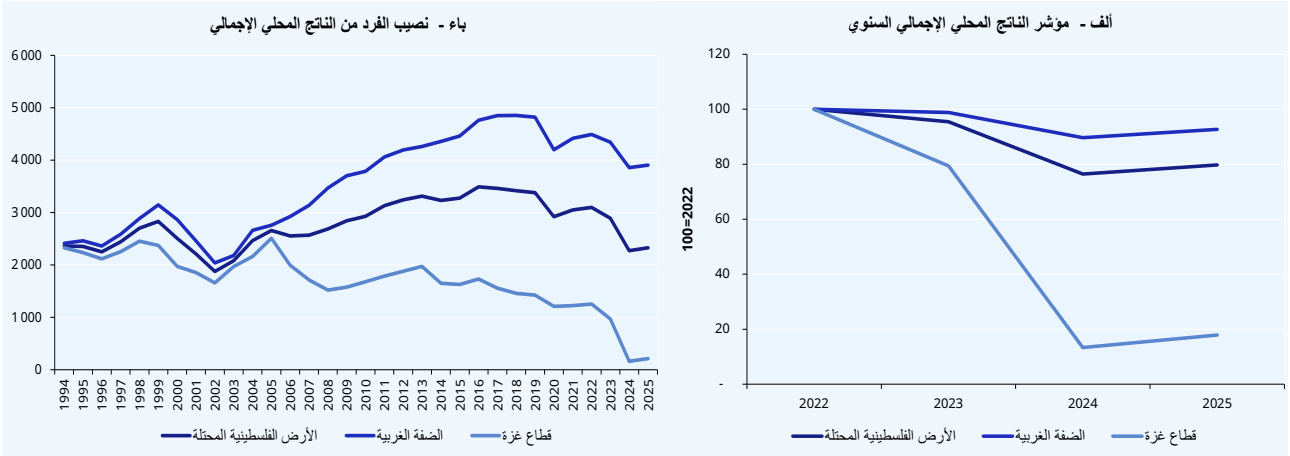

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٥.

٢٨. وتعكس التطوّرات القطاعية المسجَّلة في عام ٢٠٢٥ مزيجاً من التعديلات الدورية والقيود الهيكلية. ولا يزال قطاع الخدمات يستحوذ على نحو ٧٠ في المائة من اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة. وكان القطاعان الزراعي والصناعي من أبرز مصادر التعافي المحدود، إذ سجّل كلٌّ منهما نمواً بنحو ١١ في المائة. ويعكس ارتفاع الإنتاج الزراعي الدور التقليدي للقطاع كوسيلة للتخفيف من آثار الضائقة الاقتصادية، في حين يعكس توسّع القطاع الصناعي جزئيًا التحوّل نحو الإنتاج المحلي في ظلّ الاضطرابات التي تشهدها تمويلات التجارة وسلاسل الإمداد (الإطار ٢-١). وفي المقابل، ظلّ قطاع النقل والتخزين القطاع الوحيد الذي واصل الانكماش في عام ٢٠٢٥، إذ تراجع بنسبة ٣,٤ في المائة نتيجة تشديد القيود على الحركة والاضطرابات اللوجستية في الضفة الغربية.

٢٩. واتسمت تطورات الأسعار بتفاوت ملحوظ عبر الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي عام ٢٠٢٥، سجّل مؤشر الأسعار الاستهلاكية زيادة سنوية قدرها ١٠,٥ في المائة، مدفوعة حصراً بالتطورات السعرية في قطاع غزة (الشكل ٢-٢- ألف). وفي القطاع، ارتفعت الأسعار بنسبة ٢١,٩ في المائة، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى زيادة بلغت ٢١٢ في المائة في مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وسائر أنواع الوقود، إلى جانب ارتفاع بنسبة ٧١ في المائة في أسعار الأغذية (الشكل ٢-٢- باء). كما واجه العمال والمستهلكون في القطاع تقلبات سعرية ملحوظة، إذ كانت الأسعار تشهد ارتفاعات حادة عند إغلاق المعابر، مثلما كان الأمر عند اندلاع الأعمال العدائية في المنطقة أواخر شباط/ فبراير ٢٠٢٦، لتعاود

الانخفاض مع السماح بدخول كميات أكبر من السلع. وفي الضفة الغربية، سجّلت الأسعار تراجعاً طفيفاً في عام ٢٠٢٥ بنسبة ٠,١ في المائة، مما يعكس ضعف الطلب الكلي.

◄ الشكل ٢-٢: معدل التضخم (مؤشر أسعار المستهلك، ٢٠١٨=١٠٠) والتغير في مؤشر أسعار المستهلك في قطاع غزة بحسب الفئات الرئيسية للسلع والخدمات، ٢٠٢٤-٢٠٢٥ (بالنسبة المئوية)

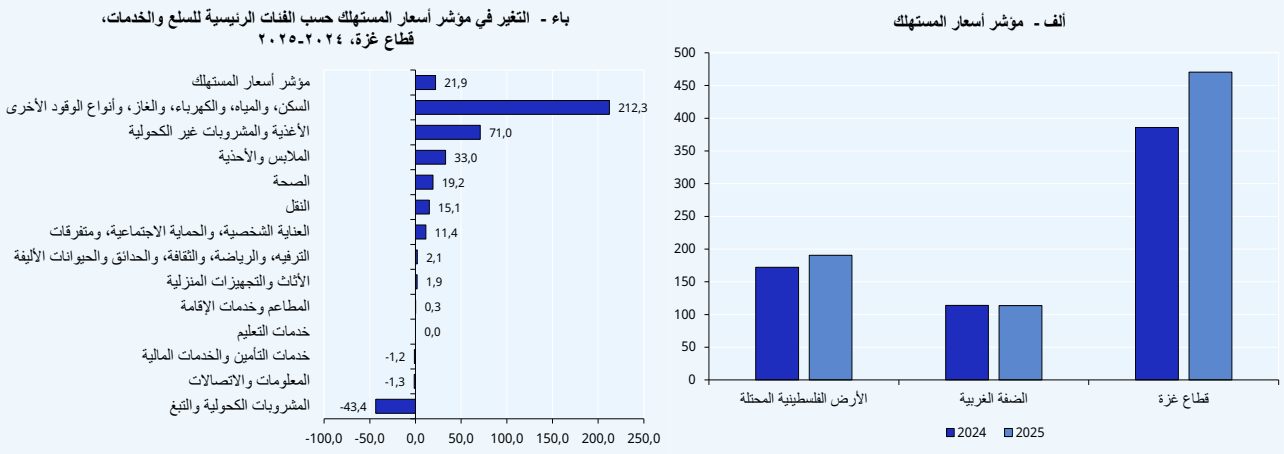

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

٣٠. وتتسم الآفاق الاقتصادية لعام ٢٠٢٦ بهشاشة بالغة. وتتوقع سلطة النقد الفلسطينية نمواً في الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين ٤,١ و٤,٥ في المائة في عام ٢٠٢٦. غير أن هذه التوقعات تنطوي على مخاطر سلبية كبيرة. وإلى جانب التحديات المتعددة المستويات الواردة في الإطار ٢-١، قد يفضي انقضاء فترة تعليق سداد الديون في غزة إلى شطب ديون على نطاق واسع، وما يترتب على ذلك من خسائر معتبرة، تنعكس آثارها على الاستقرار المالي والاقتصاد الحقيقي في الضفة الغربية. وفي الوقت نفسه، تنفذ الحكومة الفلسطينية موازنة تقشفية لعام ٢٠٢٦ لمواجهة ما يصفه كثيرون بأنه أزمة مالية "وجودية" حقيقية.

تطورات سوق العمل في قطاع غزة

٣١. على الرغم من وقف إطلاق النار، لا يزال سوق العمل في قطاع غزة مدمّراً. وقد سجّل إيصال المساعدات الإنسانية تحسّناً، مع أنّ اندلاع الأعمال العدائية الإقليمية في أواخر شباط/ فبراير ٢٠٢٦ تسبب في اضطرابات جديدة. بيد أنّ عملية إعادة الإعمار لم تبدأ بعد. ولا تزال البنية التحتية في القطاع مدمَّرة إلى حد كبير، بينما يظل النشاط الاقتصادي مقيَّداً بشدة بفعل استمرار انعدام الأمن والأعمال العدائية والتدابير المفروضة على دخول السلع التجارية، بما في ذلك السلع المصنّفة، على نحو واسع، ضمن فئة الاستخدام المزدوج. وعلمت كذلك البعثة أنّ ثمة نظاماً للتنسيق مرتفع الكلفة لاستيراد السلع التجارية، يقتصر على عدد محدود من التجار الإسرائيليين والفلسطينيين المصرح لهم، ولكنه يستبعد السلع القادمة من الضفة الغربية، مما يعيق الأنشطة التجارية. ولا تزال معظم أماكن العمل مدمَّرة أو متوقفة عن العمل، كما أنّ فرص العمل المنتج نادرة للغاية. وبالنسبة لغالبية عمال غزة، لم يعد سوق العمل يؤدي وظائفه فعلياً، إذ تعتمد الأسر، إلى حد كبير، على نطاق محدود من فرص العمل المرتبطة بالمساعدات الإنسانية والخدمات العامة والأنشطة غير الرسمية التي تقتصر على تلبية احتياجات البقاء الأساسية.

٣٢. ويعكس حجم الوظائف المفقودة مدى حدّة انهيار سوق العمل. وتشير التقديرات إلى فقدان أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ وظيفة منذ بداية الحرب، مما أسفر عن خسائر تراكمية في دخل العمل بلغت ٢,٨ مليار دولار أمريكي.[٢٦] كما تعرّضت البنية التحتية لسوق العمل لأضرار جسيمة. وتشير التقديرات إلى أنّ تدمير المباني الحكومية، ومكاتب خدمات التوظيف الإقليمية، ومؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني، ومكاتب النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل، قد أسفر عن أضرار تُقدَّر بنحو ١٦,٨ مليون دولار أمريكي، دون احتساب الخسائر المرتبطة بالأصول غير الملموسة والقدرات المؤسسية.[٢٧]

[٢٦] البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، *التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في قطاع غزة*، نيسان/ أبريل ٢٠٢٦، الصفحة ٢٠.
[٢٧] البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، الصفحة ٢٠.

٣٣. وكان سوق العمل في قطاع غزة يعاني بشدة بفعل الحصار المستمر منذ ١٩ عاماً، وقد اشتدّت هذه المعاناة بسبب النزاع العسكري.[٢٨] وتُظهر نتائج استقصاء القوى العاملة في غزة في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥ أنّ معدل البطالة بلغ ٨٥,١ في المائة، مقارنةً بـ٤٥,١ في المائة في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، قبل اندلاع الحرب (الشكل ٢-٣- ألف). كما شهد معدل المشاركة في القوى العاملة تحوّلاً ملحوظاً. فقد تراجعت نسبة مشاركة الرجال من ٦٢,٨ في المائة في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ إلى ٣٦,٢ في المائة في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥ (الشكل ٢-٣- باء). وفي المقابل، ارتفعت نسبة مشاركة النساء من ١٦,٥ في المائة إلى ١٩,٧ في المائة، ويُعزى ذلك جزئياً إلى ما يُعرف بأثر "العامل الإضافي"، حيث تدخل النساء سوق العمل استجابةً لتراجع مستوى دخل الأسر. كما يعكس هذا الاتجاه تزايد عدد النساء اللاتي يتولّين دور المُعيل الرئيسي للأسرة عقب وفاة أو عجز الذكور من أفرادها.

◄ الشكل ٢-٣: معدل البطالة ومعدل المشاركة في القوى العاملة في غزة، الربع الثالث من عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٥ (في المائة)

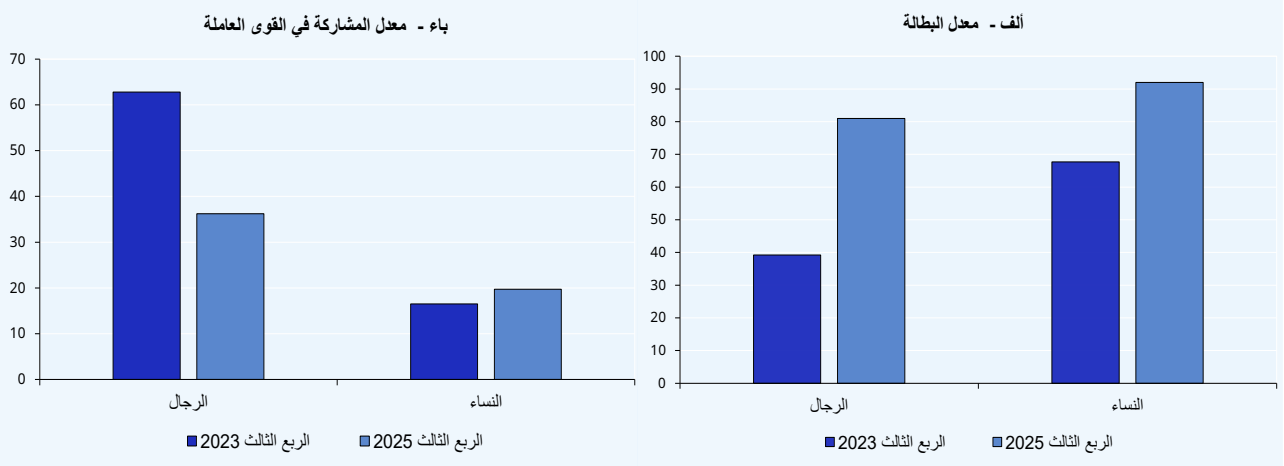

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

٣٤. وإلى جانب ما يشهده سوق العمل من ضائقة، لا يزال نحو ٧٧ في المائة من السكان يواجهون انعداماً حاداً في الأمن الغذائي.[٢٩] وقد تسبّب كلٌّ من التدمير شبه الكامل للقطاع الزراعي، وخضوع معظم الأراضي الخصبة في غزة لسيطرة إسرائيلية مباشرة،[٣٠] واستمرار القيود على دخول البذور والأسمدة وغيرها من المدخلات والمعدات الزراعية، وحظر الصيد، في مزيد من تقييد توافر الأغذية. كما أدى نقص الأغذية وارتفاع الأسعار وتراجع مستوى دخل الأسر إلى تغيّر أنماط المشاركة في سوق العمل، مما دفع الأسر إلى اللجوء إلى استراتيجيات تكيّف قصيرة الأجل، مثل العمل غير المنظم أو عمل الأطفال، بدلًا من الاستثمار في المهارات والأنشطة الإنتاجية على الأمد الطويل.

٣٥. كما تعطّلت نظم التعليم وتنمية المهارات إلى حدّ كبير، مما يؤخر الانتقال من الدراسة إلى العمل. وشهد التعليم النظامي في غزة انقطاعاً دام عامين دراسيين كاملين. ويجري التعليم النظامي الآن، جزئياً، في مرافق تعليم مؤقتة لا تعمل إلا ثلاثة أيام في الأسبوع، بمعدل ثلاث ساعات يومياً، في حين لا يزال أكثر من ٦٥٠ ٠٠٠ طفل خارج مقاعد الدراسة.[٣١]

تطورات سوق العمل في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية

٣٦. سجّلت أوضاع سوق العمل في الضفة الغربية بعض التحسن في عام ٢٠٢٥، بعد التدهور الحاد الذي شهده عام ٢٠٢٤. وانخفضت مؤشرات نقص استخدام العمالة، بما فيها معدل البطالة، انخفاضًا طفيفاً مع استقرار النشاط الاقتصادي جزئياً بعد الصدمة الأولى التي خلّفتها الحرب في غزة. غير أنّ هذا التحسن ينبغي قراءته بحذر. فما زال نظام القيود المعقّد المفروض على الحركة يتسبب في تفتيت الضفة الغربية، بما في ذلك من خلال عزل القدس الشرقية، ويعطّل الوصول إلى أماكن العمل

[٢٨] كما قيل إنّه على الرغم من توفير اقتصاد الأنفاق في غزة، في الماضي، الإمدادات الأساسية خلال فترة الحصار، فقد أدى إلى دخول سلع غير خاضعة للرقابة إلى السوق، مما أضر بالجهات الفاعلة الاقتصادية المنظمة وأعاق النمو الاقتصادي المستدام ونمو الوظائف. انظر على سبيل المثال، نيكولاس بيلهام، "ظاهرة الأنفاق في غزة: الديناميكيات غير المقصودة للحصار الإسرائيلي"، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، المجلد ٤١، رقم ٤، صيف ٢٠١٢.

[٢٩] التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، "IPC Global Initiative: Special Brief – Gaza Strip"، ١٩ كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠٢٥.

[٣٠] موقع مسلك "جيشا"، "الحرب على إنتاج الغذاء: قطاع الزراعة"، ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥.

[٣١] صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، "Protecting Children in Gaza Strip"، جرى تحديثه اعتباراً من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥، الصفحة ١.

والأسواق. وتشير تقديرات إحدى الدراسات إلى أنّ هذه القيود تؤدي إلى فقدان نحو ١٩١ ٠٠٠ ساعة عمل يومياً، أي ٧٣ مليون ساعة سنوياً،[٣٢] وهو ما يعادل فقدان ٣٦ ٥٠٠ وظيفة بدوام كامل على مدى عام كامل. وأفاد المحاورون بأنّ تكرار إغلاق المعبر وتشديد اللوائح أثّرا في حركة البضائع عند معبر جسر اللنبي، الذي يمثل منفذ الوصول الرئيسي للتجار الفلسطينيين في الضفة الغربية. وفي الوقت نفسه، تسبّب ضعف الطلب المحلي على السلع والخدمات، الناجم عن القيود المالية الشديدة التي تواجهها الحكومة الفلسطينية وتراجع القدرة الشرائية للأسر، في تقييد خلق فرص العمل، فيما أدت التوغلات العسكرية المتكررة في المراكز الحضرية ومخيمات اللاجئين إلى تفاقم حالة عدم اليقين وإضعاف الاستثمار. كما أنّ كثيراً من العمال الذين كانوا يعملون سابقاً في إسرائيل لا يزالون عاطلين عن العمل، لأنّ اقتصاد الضفة الغربية، بضعفه، يعجز عن استيعابهم. ولا شك أنّ توقف التجارة بين الضفة الغربية وغزة من شأنه أن يعمّق تآكل الاقتصاد الفلسطيني ويحدّ من فرص تعافي المنشآت، بما يكرّس هشاشة سوق العمل في الضفة الغربية واختلال توازنه، في ظل استمرار القيود الهيكلية في الضغط بشدة على آفاق العمالة.

٣٧. واقترن التحسن الطفيف في المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في عام ٢٠٢٥ بزيادة محدودة في مستوى العمالة. فقد زاد مستوى العمالة الإجمالية في الضفة الغربية بنسبة ٥,٤ في المائة، إذ ارتفع عدد العمال من ٦٨٣ ٠٠٠ في عام ٢٠٢٤ إلى ٧٢٠ ٠٠٠ في عام ٢٠٢٥، بينما انخفض معدل البطالة خلال الفترة نفسها من ٣١,٤ في المائة إلى ٢٨,٧ في المائة (الجدول ٢-١). وأفضى هذا الانخفاض إلى تراجع عدد العاطلين عن العمل من ٣١٣ ٠٠٠ إلى ٢٩٠ ٠٠٠، مما انعكس على نسبة العمالة من السكان في سن العمل التي ارتفعت من ٣١,٦ في المائة إلى ٣٢,٤ في المائة، وهو ما يشير إلى تحقيق قدر من الاستقرار في أوضاع سوق العمل بعد التدهور الحاد الذي شهده عام ٢٠٢٤.

◄ **الجدول ٢-١: المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في الضفة الغربية في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥**

	٢٠٢٤	٢٠٢٥	التغير (نسبة مئوية أو نقطة مئوية)
السكان (١٥ سنة فأكثر) (بالآلاف)	**2 164**	**2 218**	**2.5**
القوى العاملة (بالآلاف)	**996**	**1 010**	**1.4**
معدل المشاركة في القوى العاملة – الإجمالي (بالنسبة المئوية)	46.0	45.5	-0.5
معدل المشاركة في القوى العاملة – الرجال (بالنسبة المئوية)	73.4	72.0	-1.4
معدل المشاركة في القوى العاملة – النساء (بالنسبة المئوية)	17.8	18.2	0.4
العمالة (بالآلاف)	**683**	**720**	**5.4**
منها العمالة في إسرائيل والمستوطنات (بالآلاف)	31	44	40.5
معدل العمالة إلى السكان - الإجمالي (بالنسبة المئوية)	31.6	32.4	0.8
معدل العمالة إلى السكان - الرجال (بالنسبة المئوية)	50.1	51.5	1.4
معدل العمالة إلى السكان - النساء (بالنسبة المئوية)	12.4	12.8	0.4
العمالة غير المنظّمة (بالآلاف)	**331**	**351**	**6.1**
معدل العمالة غير المنظّمة – الإجمالي (بالنسبة المئوية)	48.5	48.8	0.3
معدل العمالة غير المنظّمة – الرجال (بالنسبة المئوية)	50.6	51.0	0.4
معدل العمالة غير المنظّمة – النساء (بالنسبة المئوية)	39.6	39.8	0.2

[٣٢] طارق صادق وأحمد علاونة، حواجز الاحتلال الإسرائيلي في شمال الضفة الغربية ووسطها: سياسة الإغلاق وتكلفة الوقت والوقود بعد ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، عُمران، المجلد ١٤(٥٤)، ٢٠٢٦، الصفحة ١٩٣.

	٢٠٢٤	٢٠٢٥	التغير (نسبة مئوية أو نقطة مئوية)
البطالة (بالآلاف)	**313**	**290**	**-7.4**
معدل البطالة – الإجمالي (بالنسبة المئوية)	31.4	28.7	-2.7
معدل البطالة – الرجال (بالنسبة المئوية)	31.7	28.5	-3.2
معدل البطالة – النساء (بالنسبة المئوية)	30.1	29.7	-0.4
القوى العاملة المحتملة (بالآلاف)	**25**	**24**	**-2.1**
العمال المُحبَطون (بالآلاف)	15	15	-1.4
معدل LU3 – الإجمالي (بالنسبة المئوية)	33.1	30.4	-2.7
معدل LU3 – الرجال (بالنسبة المئوية)	33.4	30.2	-3.2
معدل LU3 – النساء (بالنسبة المئوية)	32.0	31.0	-1.0

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠٢٤-٢٠٢٥

٣٨. ومع ذلك، ثمة مؤشرات أخرى تدل على أنّ التعافي لا يزال هشّاً. فقد انخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة انخفاضاً طفيفاً من ٤٦,٠ في المائة في عام ٢٠٢٤ إلى ٤٥,٥ في المائة في عام ٢٠٢٥، مما يشير إلى أنّ بعض الأفراد أعرضوا عن السعي إلى العمل في ظل تدهور الآفاق الاقتصادية. ويُعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى انخفاض مشاركة الرجال في القوى العاملة من ٧٣,٤ في المائة إلى ٧٢,٠ في المائة، في حين ارتفع معدل مشاركة النساء ارتفاعاً طفيفاً من ١٧,٨ في المائة إلى ١٨,٢ في المائة. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد العاملين الذين يندرجون في حالة العمالة الناقصة لجهة الوقت بنسبة ٢٨,٧ في المائة، مما يدل على أنّ كثيراً من العاملين يعملون ساعات أقل مما يرغبون فيه.

٣٩. وظلت الفوارق بين النساء والرجال قائمة في مؤشرات سوق العمل. فمع أنّ معدلات البطالة انخفضت لدى الجنسين، فإنّ التحسن كان أوضح بكثير في صفوف الرجال، إذ انخفض معدل البطالة لدى الرجال من ٣١,٧ في المائة إلى ٢٨,٥ في المائة، أي بمقدار ٣,٢ نقطة مئوية، في حين انخفض معدل البطالة لدى النساء انخفاضاً طفيفاً، من ٣٠,١ في المائة إلى ٢٩,٧ في المائة فقط. وفي الوقت نفسه، لم تتجاوز الزيادة في نسبة العمالة من السكان في سن العمل لدى النساء ٠,٤ نقطة مئوية، إذ ارتفعت من ١٢,٤ في المائة إلى ١٢,٨ في المائة، بينما سجلت النسبة لدى الرجال زيادة قدرها ١,٤ نقطة مئوية، مما يبرز الحواجز الهيكلية التي تعترض النساء في سوق العمل. كما تؤثر قيود التنقل تأثيراً أشد على النساء، لأنّ انعدام الأمن وطول زمن التنقل يحدّان من مشاركتهن في سوق العمل على نحو أكبر.

٤٠. وشهدت أوضاع سوق العمل المتصلة بالشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة) في الضفة الغربية أيضاً بعض التحسن في عام ٢٠٢٥، بعد التدهور الحاد الذي سُجِّل في عام ٢٠٢٤. انخفض معدل البطالة في صفوف الشباب من ٣٣,٧ في المائة في عام ٢٠٢٤ إلى ٣٢,٢ في المائة في عام ٢٠٢٥، وجاء هذا التحسن مدفوعاً بشكل أساسي بالشباب الذكور، الذين انخفض معدل البطالة في صفوفهم بمقدار ٢,٩ نقطة مئوية (من ٤٠,٣ في المائة إلى ٣٧,٤ في المائة)، مقارنة بانخفاض بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية لدى الشابات (من ٥٦,٧ في المائة إلى ٥٦,١ في المائة). كما انخفضت نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب انخفاضاً طفيفاً، أي من ٢٦,٧ في المائة إلى ٢٥,٨ في المائة.

٤١. ويُبرز هيكل العمالة أيضاً أنّ نوعية التعافي في سوق العمل ظلت محدودة. فقد ارتفع عدد العاملين في إطار العمالة غير المنظمة من ٣٣١ ٠٠٠ عامل في عام ٢٠٢٤ إلى ٣٥١ ٠٠٠ عامل في عام ٢٠٢٥، أي بزيادة قدرها ٦,١ في المائة. كما ارتفع معدل العمالة غير المنظمة قليلاً من ٤٨,٥ في المائة إلى ٤٨,٨ في المائة. وانخفضت نسبة الأشخاص العاملين الذين يسددون اشتراكات الضمان الاجتماعي من ٣٦,١ في المائة إلى ٣٥,٢ في المائة، مما يشير إلى أنّ نسبة كبيرة من التحسن في العمالة في عام ٢٠٢٥ تحققت في أعمال غير منظمة أو هشة.

٤٢. وتكشف المؤشرات الأشمل لنقص استخدام العمالة عن صورة مماثلة، إذ اقترن التحسن الطفيف الذي تحقق باستمرار التراخي في سوق العمل. وانخفض معدل LU3 – وهو مقياس مركب يشمل البطالة والقوة العاملة المحتملة من ٣٣,١ في المائة في عام ٢٠٢٤ إلى ٣٠,٤ في المائة في عام ٢٠٢٥، مما يعكس تراجع البطالة. ومع ذلك، فإنّ استمرار نقص استخدام

العمالة عند مستويات مرتفعة يدل على أنّ نسبة كبيرة من السكان في سن العمل لا تزال تواجه فرصاً محدودة للحصول على عمل منتج.

٤٣. ويعمل ما يقرب من ثلثَي الفلسطينيين في قطاع الخدمات. وتتركز النساء خصوصاً في هذا القطاع، حيث تبلغ نسبتهن ٨٧,٣ في المائة، بينما يتوزع الرجال على نحو أكثر توازناً، إذ يستوعب قطاعا البناء والصناعة التحويلية أيضاً نسبة كبيرة من العمالة.

٤٤. ولا يزال تفتيت الأرض الفلسطينية والتهميش الاقتصادي والتوسع الاستيطاني يؤثر تأثيراً عميقاً في سبل العيش وفرص العمل في القدس الشرقية ومحيطها. فقد صارت التجمعات السكانية الفلسطينية جيوباً معزولة، محدودة الترابط فيما بينها ومع الأسواق الفلسطينية الأوسع نطاقاً، مما يضعف الروابط الاقتصادية ويحد من الوصول إلى فرص العمل.[٣٣] كما أسهمت هذه القيود، مقرونة بمصادرة الأراضي والحد من النفاذ إلى المناطق الزراعية، في تراجع ملحوظ في الزراعة والتجارة الصغيرة النطاق، وهما مصدران مهمان تاريخياً لسبل العيش. وفي الوقت نفسه، زادت القيود التنظيمية وارتفاع تكاليف التراخيص والضرائب والمنافسة الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية القائمة في المستوطنات، مثل منطقة عطروت الصناعية، من إضعاف قدرة المنشآت الفلسطينية على الصمود.

٤٥. ولئن كانت هذه التطورات تُظهر، في مجملها، أنّ سوق العمل استعاد قدراً من الاستقرار بعد الصدمة الشديدة التي تعرض لها في عام ٢٠٢٤، فإنه لا يزال بعيداً عن تحقيق تعافٍ ملموس. فعلى الرغم من التحسن الطفيف في العمالة وتراجع البطالة، استمرت المشاركة في القوى العاملة في الانخفاض ووصلت العمالة غير الرسمية ارتفاعها، مما يدل على أنّ سوق العمل ما زال يتكيف أساساً بتراجع نوعية العمل أو بالانسحاب من القوى العاملة، لا بخلق فرص عمل مستدامة.

الفلسطينيون العاملون في إسرائيل وفي المستوطنات

٤٦. تُعد العمالة في إسرائيل والمستوطنات مكوّناً مهماً من مكوّنات ديناميات سوق العمل الفلسطيني وإن كانت غير مستقرة بصورة متزايدة. ففي عام ٢٠٢٥، بلغ عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل وفي المستوطنات نحو ٤٤ ٠٠٠، أي بزيادة قدرها ٤٠,٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠٢٤ (الجدول ٢-٢). وكان ١٤ ٠٠٠ منهم يحملون تصاريح عمل. وتركز هذا النمو في العمالة في قطاع البناء، إذ ارتفع عدد العاملين فيه من ٨ ٦٠٠ إلى ١٧ ٠٠٠، أي بزيادة قاربت الضعف. ويعكس هذا الانتعاش، على الرغم من تزايد أعداد العمال الأجانب، النقص في اليد العاملة والمهارات في إسرائيل، كما يعكس غياب فرص عمل حقيقية في الاقتصاد الفلسطيني المحلي. ورغم هذا الارتفاع، لا يزال عدد العاملين أدنى بكثير من مستوى ما قبل الحرب، الذي كان يقارب ١٩٣ ٠٠٠ عامل، كما أنّ الحصول على هذه الوظائف يظل خاضعاً لقيود شديدة وغير مضمونة.

◄ **الجدول ٢-٢: عمل الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات: السمات الرئيسية**

	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
المستخدمون في إسرائيل والمستوطنات (بالآلاف)*	**193**	**149**	**31**	**44**
المستخدمون بموجب تصاريح عمل (بالآلاف)	113	112	14	14
الحاصلون على تصاريح عمل بواسطة سمسار (بالآلاف)	*59*	*56*	*2*	*2*
الحاصلون على تصاريح عمل من دون سمسار (بالآلاف)	*53*	*56*	*12*	*12*
المستخدمون بدون تصاريح عمل (بالآلاف)	40	28	12	18

* يضم المجموع العمال من حاملي بطاقة الهوية الإسرائيلية أو جواز سفر أجنبي.
المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠٢٢-٢٠٢٥.

٤٧. كما تتسم عمالة الفلسطينيين في إسرائيل وفي المستوطنات بتفاوتات واضحة بين النساء والرجال. فالرجال يشكلون الغالبية العظمى من الفلسطينيين العاملين في إسرائيل وفي المستوطنات، إذ يمثلون نحو ٩٦ في المائة من إجمالي العمالة. وتظهر أيضاً فروق في التوزيع بين القطاعات. ففي أوساط الرجال، يسجل قطاع البناء أكبر نسبة (٤٠,١ في المائة)، تليه الصناعة

[٣٣] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، *ديناميكيات القرى المقدسية اقتصادياً واجتماعياً في إثر التوسع الاستيطاني في محافظة القدس: بدّو وبيت إكسا والرام وكفر عقب*، ٢٠٢٥.

التحويلية والتعدين والمحاجر (٢٨,٤ في المائة). أما النساء، فيتركزن في الخدمات الأخرى (٤٢,٥ في المائة)، بما فيها العمل المنزلي، وفي الصناعة التحويلية والتعدين والمحاجر (٣٩,٩ في المائة).

٤٨. ويفيد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأنّ عدد الفلسطينيين العاملين في المستوطنات ارتفع من ١٤ ٧٠٠ في عام ٢٠٢٤ إلى ١٦ ٨٠٠ في عام ٢٠٢٥، أي بنسبة ١٤,٤ في المائة، مما يبرز تنامي دور المستوطنات كمصدر للعمل في ظل غياب فرص أوسع في سوق العمل.[٣٤] وفي الوقت نفسه، شهد هيكل العمالة في إسرائيل وفي المستوطنات تحولًا يكشف عن تزايد الهشاشة.

٤٩. وشهدت العمالة من دون تصاريح ارتفاعاً حاداً، إذ ازداد عدد الفلسطينيين العاملين من دون تصاريح من ١١ ٥٠٠ في عام ٢٠٢٤ إلى ١٨ ٣٠٠ في عام ٢٠٢٥، أي بنسبة ٥٩,٠ في المائة. ونتيجة لذلك، أضحت نسبة متزايدة من العمال الفلسطينيين تعمل في إطار عمالة غير منظمة أو غير نظامية، من دون حماية قانونية أو ضمان اجتماعي. وأشار عدد من المحاورين إلى أنّ الأرقام الرسمية لا تعكس على الأرجح العدد الفعلي للعمال الفلسطينيين العاملين من دون تصاريح، إذ قد يبلغ هذا العدد نحو ٤٠ ٠٠٠، بحسب تقديرات بعض هؤلاء المحاورين. وأفاد محاورو البعثة كذلك بأنّ ازدياد اللجوء إلى العمل من دون تصاريح يرجع إلى اشتداد الضائقة الاقتصادية في الضفة الغربية، إذ يسعى العمال إلى أي مصدر دخل متاح في ظل محدودية الفرص المحلية.

٥٠. ولا تزال فوارق الأجور عاملاً رئيسياً يدفع الفلسطينيين إلى العمل في إسرائيل وفي المستوطنات. ففي عام ٢٠٢٥، بلغ متوسط الأجر اليومي للفلسطينيين العاملين في إسرائيل ٢٩٤ شيكلاً، أي ما يعادل ٢,٢ ضعف مستواه في الضفة الغربية، بينما كانت الأجور في المستوطنات أعلى بنسبة ٤١ في المائة منها في الضفة الغربية (الشكل ٢-٤- ألف). وظل قطاع البناء في إسرائيل أعلى القطاعات أجراً، إذ بلغ متوسط الأجر اليومي فيه ٣٢٧ شيكلاً. وارتفع متوسط الأجور اليومية في إسرائيل بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ بنسبة ٤,٣ في المائة، في حين ارتفعت الأجور في المستوطنات بوتيرة أسرع، فزادت بنسبة ١٦,٥ في المائة (الشكل ٢-٤- باء). أما في الضفة الغربية، فظلت الأجور راكدة، مما يعزز دوافع العمال الفلسطينيين إلى البحث عن عمل خارج الاقتصاد المحلي، رغم ما يرتبط بذلك من تكاليف ومخاطر وعدم يقين.

◄ الشكل ٢-٤: متوسط الأجور اليومية حسب مكان العمل في عام ٢٠٢٥ (بالشيكل)، تغيير في متوسط الأجور اليومية بين عامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ (بالنسبة المئوية)

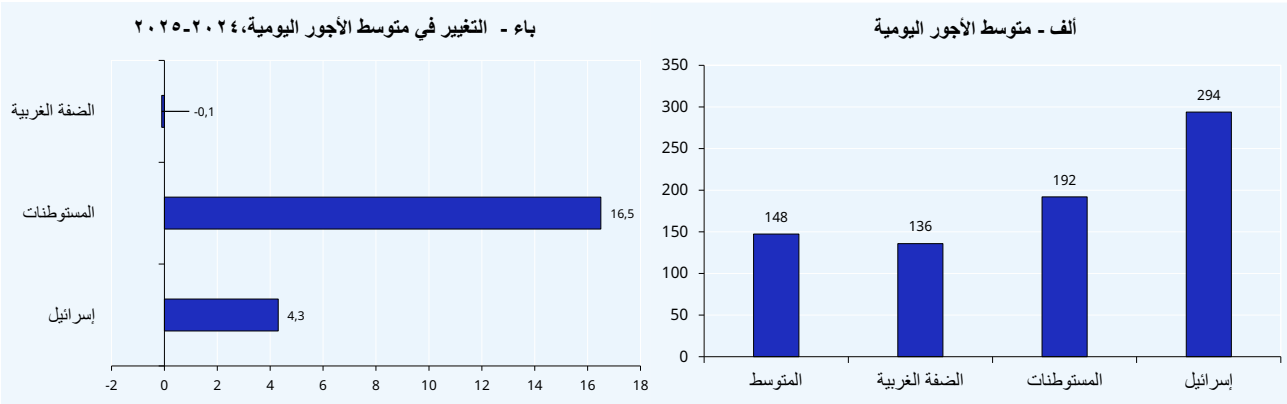

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

٥١. وعلى العموم، تشير هذه التطورات إلى دينامية مزدوجة. فمع أنّ العمالة في إسرائيل وفي المستوطنات توفّر سبل العيش لعدد متزايد من الفلسطينيين، فإنّ طابعها غير المنظم يزداد رسوخاً، وتتزايد فيها أوجه انعدام الأمن، ويتسع فيها تفاوت فرص الوصول إليها. ولئن كان الاعتماد على أسواق العمل هذه تمليه الضرورة الاقتصادية، فإنه يظل أيضاً مصدراً للهشاشة.

[٣٤] وفقاً للمعلومات التي أوردتها الحكومة الإسرائيلية، يوجد حالياً ما يقارب ٣٤ ٨٥٠ رخصة عمل سارية المفعول في المستوطنات، مقارنةً بما يعادل ٤٧ ٥٠٠ رخصة قبل تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. وكما ورد في التقارير السابقة للمدير العام، من المرجح أنّ أرقام جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني تقلل من حجم العمالة الفعلي، ويرجع ذلك جزئياً إلى وصمة العار المرتبطة بالعمل في المستوطنات. وتشمل هذه الأرقام أيضًا عمالًا أجانب آخرين.

الفصل ٣ - حقوق العمال الفلسطينيين

٥٢. لقد أبرزت تقارير المدير العام المتعاقبة ما يترتب على التدابير الإسرائيلية في سياق الاحتلال من آثار سلبية على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للعمال الفلسطينيين، بما في ذلك الحقوق المنصوص عليها في معايير العمل الدولية. وقد شملت هذه التدابير التوسع الاستيطاني، والسيطرة على الأراضي، وعمليات الإخلاء، والهدم، والنزوح، فضلاً عن القيود المفروضة على التنقل والوصول إلى أماكن العمل. وقد أدت هذه التدابير، مقترنةً بتزايد حوادث عنف المستوطنين، إلى تقويض إعمال المبادئ والحقوق الأساسية في العمل على نحو خطير.

التوسع الاستيطاني

٥٣. تقيّد المستوطنات وحزمة السياسات والتدابير المعقدة التي تدعمها وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والمياه وغيرها من الموارد الإنتاجية، كما تقيّد تطوير البنية التحتية وحرية التنقل والإقامة. ويؤدي ذلك إلى زيادة عجز الاقتصاد الفلسطيني عن توليد فرص العمل، في حين تتعثر إمكانية الوصول إلى العمل المتاح وتتراجع سبل العيش الزراعية. وقد أخذ التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية يتسارع باطراد على مر السنين، ليبلغ منذ عام ٢٠٢٣ وتيرة غير مسبوقة (الجدول ٣-١).[٣٥]

الجدول ٣-١: مؤشرات مختارة عن التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية (خلال الأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٥)

	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
عدد البؤر الاستيطانية المنشأة (باستثناء القدس الشرقية)	7	32	62	86
خطط الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات، التي تقدمت باجتياز مرحلة تخطيط واحدة على الأقل (باستثناء القدس الشرقية)	4 427	12 883	9 961	27 941
خطط الوحدات السكنية الجديدة لصالح الفلسطينيين في المنطقة "جيم"، التي اجتازت مرحلة تخطيط واحدة على الأقل	58	0	0	البيانات غير متاحة
مناقصات جديدة من أجل بناء وحدات سكنية في المستوطنات (باستثناء القدس الشرقية)	159	1 258	1 329	9 629
أرض فلسطينية أُعلنت على أنها أراضي دولة، بالهكتارات، ومن ثم لم تعد متاحة للفلسطينيين	389	50	2 426	120
عمليات هدم المباني الفلسطينية، في المقام الأول بسبب عدم وجود تصاريح نادرًا ما يحصل عليها الفلسطينيون أو بسبب العمليات العسكرية أو الأوامر العقابية	957	1 178	1 769	1 659

ملاحظة: تشمل الأرقام القدس الشرقية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.
المصادر: موقع Peace Now، "Settlement Watch – Data"، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، انظر: "Breakdown of Data on Demolition and Displacement in the West Bank"، جرى الاطلاع عليهما في ٧ نيسان/ أبريل ٢٠٢٦.

٥٤. وكان عدد المستوطنات يبلغ ١٤١ مستوطنة في عام ٢٠٢٢،[٣٦] ومع إقرار ١٩ مستوطنة جديدة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ هذا العدد ٢١٠ مستوطنات. كما شهد عدد البؤر الاستيطانية الجديدة زيادةً ملحوظةً،[٣٧] إذ ارتفع من ٧ في عام ٢٠٢٢ إلى ٨٦ في عام ٢٠٢٥.

[٣٥] مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، *المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل*، ٤ شباط/ فبراير ٢٠٢٦، الفقرة ١١.

[٣٦] انظر:
Jeremy Sharon, "Government Announces 19 New West Bank Settlements and Legalized Outposts", *Times of Israel*, 21 December 2025.

[٣٧] البؤر الاستيطانية هي مستوطنات تابعة أصغر حجماً مشيدة على أرض خاصة تعود ملكيتها إلى الفلسطينيين، لكن قام مستوطنون إسرائيليون بالاستيلاء عليها بالقوة.

إحكام السيطرة الإسرائيلية على الأراضي في الضفة الغربية

٥٥. تشير التقديرات إلى أنّ نحو ٧٠ في المائة من أراضي المنطقة "جيم" غير متاحة للتنمية الفلسطينية، وإلى أنّ نحو ٥٨ في المائة من الأراضي في المنطقة نفسها يُرجَّح أنها غير مسجلة رسمياً في سجلّات الأراضي.[٣٨] وكانت الحكومة الإسرائيلية قد علّقت تسجيل الأراضي في الضفة الغربية في عام ١٩٦٨، ثم قررت في أيار/ مايو ٢٠٢٥ استئنافه تحديداً في المنطقة "جيم".[٣٩] وفي شباط/ فبراير ٢٠٢٦، أصدرت الحكومة الإسرائيلية تعليمات إلى السلطات المختصة بالمضي في إجراءات تسوية سندات ملكية الأراضي، وخصصت لذلك اعتمادات في الميزانية. ومن شأن هذه العملية أن تتيح التسجيل الرسمي للأراضي التي سبق أن أعلنتها إسرائيل "أراضي دولة". وبحسب المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية "بيس ناو" (السلام الآن)، فإنّ ذلك قد يحدّ، في كثير من الحالات، من قدرة الفلسطينيين على ممارسة حقوقهم في الملكية فعلياً.[٤٠]

٥٦. وقد بادرت الحكومة الإسرائيلية كذلك إلى اعتماد تدابير أتاحت للإسرائيليين شراء الأراضي مباشرة من الفلسطينيين، في حين كانت، قبل ذلك، تجيز هذه المعاملات حصراً للكيانات القانونية المسجلة في إسرائيل. وفضلاً عن ذلك، ألغت إسرائيل شرط التصريح المسبق لبيع الأراضي، وفتحت سجلات الأراضي أمام الإسرائيليين عامةً، واستأنفت الدولة شراء الأراضي من الفلسطينيين، مما قد يتسبب في حرمان الفلسطينيين من مزيد من أراضيهم.[٤١]

عمليات الطرد القسري والهدم والتهجير

٥٧. ينحصر في الغالب استخدام الأراضي التي جرى إعلانها "أراضي الدولة" في الإسرائيليين دون سواهم، ويكاد يستحيل إقرار مخططات هيكلية للتجمعات الفلسطينية في المنطقة "جيم" أو الحصول على تراخيص بناء لأغراض السكن أو الزراعة أو التجارة أو غيرها من الأغراض[٤٢] في هذه المنطقة. وفي شباط/ فبراير ٢٠٢٦، وسّعت الحكومة الإسرائيلية صلاحيات الرقابة وإنفاذ القانون في المنطقتين "ألف" و"باء"، فنقلت صلاحيات بالتخطيط ومنح تراخيص البناء من الهيئات البلدية الفلسطينية إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية، مما يرفع خطر الإخلاء والتهجير في هاتين المنطقتين.[٤٣]

٥٨. وفي عام ٢٠٢٥، سجّل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية هدم ١ ٣٢٠ منشأة فلسطينية في المنطقة "جيم" وحدها، بما في ذلك المنشآت المستخدمة للزراعة وغيرها من أغراض كسب العيش، وهو أعلى عدد منذ بدء جمع البيانات في عام ٢٠٠٩. وكان عدم الحصول على التراخيص المطلوبة سبب هدم ما لا يقل عن ١ ٢٧٠ من هذه المنشآت. وقد بلغ العدد الإجمالي لعمليات الهدم ١ ٦٥٩ عملية في جميع أنحاء الضفة الغربية. وفي العام ذاته (٢٠٢٥)، تسببت عمليات الإخلاء والهدم والمصادرة وإغلاق المنشآت في نزوح ٢ ١١٦ شخصاً،[٤٤] مما ترتب عليه خسارة أصول إنتاجية ينعكس أثرها مباشرةً على سبل عيش الفلسطينيين وفرصهم في توليد الدخل.

٥٩. وتسبّبت العمليات العسكرية الإسرائيلية في عام ٢٠٢٥، حينما جرى إخلاء مخيمات اللاجئين في جنين وطولكرم ونور شمس، في نزوح نحو ٣٣ ٠٠٠ شخص، وقطع سبل كسب العيش، وتعطيل الوصول إلى أماكن العمل والتعليم بصورة مفاجئة.[٤٥] واستمرت هذه العمليات في شمال الضفة الغربية، ثم امتدت إلى أجزاء أخرى منها، بما في ذلك داخل البلدات

---

[٣٨] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، انظر:
"Area C of the West Bank: Key Humanitarian Concerns", August 2014; Peace Now, "Government Approves West Bank Land Settlement, Allocates NIS 244 Million for a Process Entailing the Dispossession of Thousands of Palestinians", 15 February 2026.

[٣٩] اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي، Decision No. 187/B، ١١ أيار/ مايو ٢٠٢٥، [بالعبرية].

[٤٠] موقع Peace Now، انظر: "Government Approves West Bank Land Settlement"

[٤١] موقع Peace Now، انظر:
"The Cabinet Approves a Series of Decisions to Take Control of Land and Strip Powers from the Palestinian Authority", 8 February 2026.

[٤٢] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "Area C of the West Bank: Key Humanitarian Concerns"، آب/ أغسطس ٢٠١٤.

[٤٣] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم ٣٥٨: الضفة الغربية، ١٩ شباط/ فبراير ٢٠٢٦.

[٤٤] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "Breakdown of Data on Demolition and Displacement in the West Bank"، جرى الاطلاع عليه في ٧ نيسان/ أبريل ٢٠٢٦.

[٤٥] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "West Bank Monthly Snapshot: Casualties, Property Damage and Displacement"، اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥؛ الأونروا، "تقرير الأونروا رقم ٢٠٧ حول الأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية)"، ٤ شباط/ فبراير ٢٠٢٦.

والقرى الفلسطينية.[٤٦] ويتمثل الهدف المعلن من هذه العمليات ومن تشديد الرقابة المفروضة على الحركة في التصدي للتهديدات الأمنية التي تستهدف الإسرائيليين في الضفة الغربية وإسرائيل.[٤٧]

القيود المفروضة على التنقل والعبور

٦٠. يواجه العمال الفلسطينيون حالياً ٩٢٥ عائقاً أمام الحركة في الضفة الغربية، أي بزيادة نسبتها ٤٣ في المائة مقارنةً بمتوسط سنوي قدره ٦٤٧ خلال السنوات العشرين الماضية. وتشمل هذه العوائق حواجز التفتيش، والبوابات الطرقية، وقطع الطرق، والخنادق، والحواجز الترابية.[٤٨] ونتيجة لذلك، يعانون من التوتر وعدم اليقين ويواجهون تأخيرات في الوصول إلى أماكن عملهم وأراضيهم الزراعية. وتشير التقارير إلى أنّ ساعات فتح حواجز التفتيش والبوابات تتغير بإشعار قصير، فتغدو التنقلات إلى مكان العمل أطول وأكثر كلفة وأشد خطراً.

٦١. وتعيق هذه القيود جميع جوانب العمل في القطاعين الخاص والعام التي تعتمد على حرية التنقل. فهي تقيّد وصول مسؤولي وزارة العمل إلى أماكن العمل من أجل تفتيش العمل وتقديم الخدمات الإرشادية وغيرها من الخدمات، وتحد من قدرة منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل الفلسطينية على التواصل مع أعضائها وتنظيم أنشطتهم، وتتسبب في تأخير وصول الطلاب إلى المدارس ومراكز التدريب أو تحول دون الوصول إليها، أصلاً. وقد تحول كذلك دون بلوغ ضحايا حوادث العمل المستشفيات والخدمات الصحية، بما فيها الرعاية الطارئة،[٤٩] في الوقت المناسب، كما تقيّد أيضاً وصول النساء والفتيات إلى خدمات الصحة الإنجابية.[٥٠]

٦٢. وألزم بناء الجدار الفاصل الفلسطينيين الذين يملكون أراضٍ تقع في منطقة التماس[٥١] بالحصول على تصاريح للوصول إلى تلك الأراضي. ومنذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، أفادت التقارير بأنّ السلطات منعت الغالبية العظمى من حاملي تصاريح الزراعة، الذين يقدَّر عددهم بنحو ٢٠ ٠٠٠ شخص، من الدخول إلى منطقة التماس. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥، أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية قواعد جديدة تنظم الدخول إلى منطقة التماس. ففي حين كان يكفي لطالب التصريح في الماضي إثبات ملكية قطعة أرض تقع في المنطقة، أصبحت السلطات لا ترخّص بالدخول إلا "لأغراض الاحتياجات الزراعية". وترى المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية "هموكيد" (مركز الدفاع عن الفرد) أنّ هذه القواعد الجديدة تقيّد عمليًا حق مزارعي الزيتون في الوصول إلى أراضيهم طوال السنة، لأنّ معظم المزارعين يزرعون في تلك المنطقة أشجار الزيتون التي ينظر إليها الجيش على أنها محصول لا يتطلب سوى رعاية موسمية.[٥٢]

٦٣. ولا يزال التنقل بين غزة والضفة الغربية شبه مستحيل، إذ يظل نحو ٤ ٠٠٠ عامل فلسطيني من غزة، كانوا في إسرائيل أثناء هجمات حماس في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، عالقين في الضفة الغربية. وجرى فتح معبر رفح بصورة غير منتظمة أمام أعداد محدودة جداً من الفلسطينيين للخروج من قطاع غزة والعبور إليه؛ إلا أنّ الفلسطينيين العائدين إلى القطاع تعرضوا لإساءات من القوات العسكرية الإسرائيلية وجماعات فلسطينية مسلحة تنشط في الجزء الخاضع للسيطرة الإسرائيلية من قطاع غزة.[٥٣] وفي موازاة ذلك، أخذ "الخط الأصفر" يتحول تدريجياً إلى حدود بحكم الأمر الواقع، بما يعيق وصول الفلسطينيين إلى منازلهم وحقولهم.[٥٤]

---

[٤٦] نائب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، "Briefing to the Security Council"، ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥.

[٤٧] انظر:
Amir Bohbot, "Inside Operation Iron Wall: How the IDF Is Reshaping the West Bank", *Jerusalem Post*, 6 July 2025; Mora Deitch, Shaul Arieli and Rebecca Meller, "Summary of Terror Attacks in Israel and the West Bank, 2023–2024", Institute for National Security Studies, 4 February 2025.

[٤٨] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "Movement and Access in the West Bank"، نيسان/ أبريل ٢٠٢٦.

[٤٩] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "West Bank Movement and Access Update"، أيار/ مايو ٢٠٢٥، الصفحة ٢.

[٥٠] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "Situation Report: Crisis in Palestine – October–December 2025"، الصفحة ٢.

[٥١] "منطقة التماس" هي المنطقة الواقعة في الضفة الغربية بين الجدار الفاصل والخط الأخضر، التي صنفها الجيش الإسرائيلي منطقة مغلقة أمام الفلسطينيين. و"الخط الأخضر" هو خط الهدنة بين إسرائيل والضفة الغربية منذ عام ١٩٤٩.

[٥٢] موقع هموكيد، انظر:
"From Emergency Measures to Permanent Policy: The Military Formalizes Draconian War-Time Limitations on 'Seam Zone' Farmers", 6 January 2026.

[٥٣] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، انظر:
"Patterns of Ill-Treatment and Coercion Reported among Palestinians Returning to Gaza", 5 February 2026.

[٥٤] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم ٣٥٧: قطاع غزة"، ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٢٦؛ انظر:
Emma Graham-Harrison, "'Yellow line' That Divides Gaza Under Trump Plan Is 'New Border' for Israel, Says Military Chief", *Guardian*, 8 December 2025.

العنف، بما في ذلك هجمات المستوطنين

٦٤. تنتشر أعمال العنف على نطاق واسع في أنحاء الضفة الغربية. فقد أسفرت في عام ٢٠٢٥ عن مقتل ٢٤٠ فلسطينياً وإصابة ٣ ٩٨٤ آخرين، وعن مقتل ١٧ إسرائيلياً وإصابة ١٠١ آخرين. وتصاعد العنف منذ مطلع عام ٢٠٢٦، إذ أسفر خلال الفترة من ١ كانون الثاني/ يناير إلى ١٩ آذار/ مارس ٢٠٢٦ عن مقتل ٢٦ فلسطينياً وإصابة ٦٦٠ آخرين، وعن إصابة ١١ إسرائيلياً.[٥٥] وأفادت المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية لحقوق الإنسان "ييش دين" (هناك قانون) بأنه، من أصل ٢ ٤٢٧ شكوى قدّمها فلسطينيون بشأن أذى ألحقه بهم جنود إسرائيليون خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٤، أفضت ٢٢,٧ في المائة فقط إلى فتح تحقيقات جنائية، ولم تنتهِ سوى ٠,٩ في المائة منها إلى توجيه لوائح اتهام.[٥٦]

٦٥. وتصاعدت على نحو حاد الحوادث التي تورط فيها مستوطنون إسرائيليون وألحقت الأذى بالفلسطينيين، إذ أسفر ١ ٨٢٨ هجوماً نفذه المستوطنون في عام ٢٠٢٥ عن سقوط ضحايا فلسطينيين و/أو إلحاق أضرار بممتلكاتهم، أي بزيادة تقارب ٤٠٠ هجوم مقارنة بعام ٢٠٢٤.[٥٧] وشملت هذه الهجمات مداهمة المنازل والتجمعات الفلسطينية، وتدمير البنية التحتية للمياه والمعدات الزراعية، وعرقلة الوصول إلى الأراضي، وسرقة الماشية، ورعي الحيوانات في أراضٍ فلسطينية خاصة، وزراعة الأراضي التي استولى عليها المستوطنون.[٥٨] وخلال موسم جني الزيتون لعام ٢٠٢٥، شنّ المستوطنون ١٧٨ هجمة موثقة على فلسطينيين كانوا يعملون في بساتين الزيتون الخاصة بهم أو في طريقهم إليها، وأسفرت هذه الهجمات عن سقوط ضحايا وإلحاق أضرار بالممتلكات، ولا سيما إتلاف أكثر من ٦ ٠٠٠ شجرة وشتلة.[٥٩] كما تسبب عنف المستوطنين في زيادة كبيرة في نزوح التجمعات الرعوية الفلسطينية، لا سيما في غور الأردن.[٦٠] ويُحجِم معظم الفلسطينيين الذين يتعرضون لأذى من عنف المستوطنين عن تقديم شكاوى، بسبب الصعوبات التي يواجهونها عند تقديمها، ولضآلة فرص حصولهم على أي سبيل من سبل الانتصاف.[٦١]

المبادئ والحقوق الأساسية في العمل

٦٦. تُعدّ التدابير التي تقيّد حرية تنقل الفلسطينيين ووصولهم إلى الأراضي والبناء فوق الأرض الفلسطينية المحتلة مساساً بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة، بما في ذلك الحصول على التعليم والتدريب. وخلصت محكمة العدل الدولية مؤخراً إلى أنّ هذا النظام الشامل من القيود يشكل تمييزاً منهجياً.[٦٢]

٦٧. وتدفع ندرة فرص العمل في إسرائيل وفي سوق العمل الفلسطينية العمال الفلسطينيين إلى الاعتماد على العمل في المستوطنات الإسرائيلية، مما يعرضهم أكثر للاستغلال وسوء المعاملة. وصدر أمرٌ عسكري جرى بموجبه توسيع تطبيق قانون الحد الأدنى للأجور الإسرائيلي على المستوطنات.[٦٣] غير أنّ الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أفاد بأنّ أصحاب العمل لجأوا، في بعض الحالات، إلى تطبيق القانون الأردني، فأخضعوا الفلسطينيين لشروط غير متكافئة. ولا تنطبق في المستوطنات أي لوائح تتعلق بالسلامة والصحة المهنية.[٦٤] ويشتغل العمال في كثير من الأحيان من دون عقود مكتوبة، ويضطر بعضهم إلى التنازل عن جزء كبير من أجورهم لوسطاء. كما يؤدي الغياب الفعلي لتفتيش العمل والنشاط النقابي في المستوطنات إلى إضعاف موقف العمال الفلسطينيين في مواجهة انتهاكات حقوق العمل.

---

[٥٥] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "Data on Casualties"، جرى الاطلاع عليه في ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٢٦.

[٥٦] موقع ييش دين، "مدة مُعالجة شكاوى تُعنى باعتداءات الجنود على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية - بيانات"، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥.

[٥٧] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "West Bank Monthly Snapshot: Casualties, Property Damage and Displacement"، اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٢٥.

[٥٨] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم ٣٥٨: الضفة الغربية"، ١٩ شباط/ فبراير ٢٠٢٦؛ موقع B'Tselem، "بردلة، غور الأردن: مستوطنون يُدخلون قطيع أبقار إلى حقول خاصة في سهل القاعون ويعتدون على مزارعين حاولوا الدفاع عن أراضيهم"، ١ حزيران/ يونيه ٢٠٢٥.

[٥٩] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم ٣٤٦: الضفة الغربية"، ٤ كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٢٥.

[٦٠] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم ٣٥٨: الضفة الغربية"، ١٩ شباط/ فبراير، ٢٠٢٦.

[٦١] موقع ييش دين، "ورقة مُعطيات: تطبيق القانون على المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية (عنف المستوطنين)"، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥.

[٦٢] محكمة العدل الدولية، انظر:
Legal Consequences Arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, Including East Jerusalem, Advisory Opinion of 19 July 2024, para. 223.

[٦٣] مراقب الدولة في إسرائيل، *Israeli Administrated Industrial Zones in Judea & Samaria: Follow-up Audit*، شباط/ فبراير ٢٠٢٣، الصفحة ١٤٢.

[٦٤] مراقب الدولة في إسرائيل، *Follow-up Audit*، الصفحة ١٤٣.

٦٨. ويواجه الفلسطينيون العاملون في إسرائيل أو في المستوطنات صعوبات كبيرة ويتحملون تكاليف مرتفعة عند رفع دعاوى أمام محاكم العمل الإسرائيلية، وتتعقّد هذه الإجراءات القضائية بسبب إلزامية الحصول على تصاريح لدخول إسرائيل. وأُبلغت البعثة بأنّ بعض الفلسطينيين لم تصرف لهم بعد الأجور التي يزعمون أنها مستحقة لهم عن الأسابيع الأخيرة التي عملوا فيها في إسرائيل قبل ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. ولا تزال آلية تسوية النزاعات المنشأة بموجب الاتفاق الجماعي القطاعي بين الاتحاد العام لنقابات العمال في إسرائيل (هستدروت) واتحاد البنّائين في إسرائيل تتيح لعمال البناء الفلسطينيين الذين عملوا في إسرائيل قبل تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ الاحتكامَ إليها دون مقابل. وقد نظرت هذه الآلية في ١ ٢١٩ قضية في عام ٢٠٢٥، وكان معظمها يتعلق بالأجور.

٦٩. وذكر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أنّ عدداً من العمال الفلسطينيين الذين حاولوا بلوغ أماكن عملهم في إسرائيل تعرّضوا لإطلاق النار، وأنّ قوات الأمن الإسرائيلية قتلت بعضهم عند الجدار الفاصل أو في محيطه.[٦٥] كما أشار الاتحاد إلى أنّ السلطات الإسرائيلية تصنّف العمال الفلسطينيين الذين يسعون إلى العمل في إسرائيل دون تصاريح على أنهم "محتجزون أمنيون"، وتشير التقارير إلى تشييد سجن جديد لاحتجازهم.[٦٦]

٧٠. وأبلغ الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين البعثة أنّ قوات الأمن الإسرائيلية نفّذت، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥، مداهمةً لمقره في نابلس، مما أسفر عن إلحاق أضرار بعدد من المكاتب، وعن استنطاق العمال وأعضاء النقابة الذين تواجدوا في المقر أثناء العملية.

٧١. وفي ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٦، اعتمد الكنيست الإسرائيلي تشريعاً يقضي بمنع تشغيل العاملين في قطاع التعليم من الحاصلين على شهادات من مؤسسات التعليم العالي التابعة للسلطة الفلسطينية.[٦٧] وتفيد المعطيات بأنّ غالبية المعلمين في المدارس البلدية (الرسمية والخاصة المعترف بها) في القدس الشرقية يحملون هذه الشهادات.[٦٨] ويطعن عدد من المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية في هذا التدبير حالياً أمام المحكمة العليا الإسرائيلية، على أساس أنه ينطوي على شكل من أشكال التمييز.[٦٩] فضلاً عن ذلك، أصدرت السلطات الإسرائيلية توجيهات إلى مديري المدارس الخاصة المعترف بها في القدس الشرقية تقضي بمنح الأفضلية في التوظيف للفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية على حساب المقيمين في سائر أجزاء الضفة الغربية، وذلك ابتداءً من العام الدراسي ٢٠٢٦-٢٠٢٧.[٧٠]

[٦٥] منذ ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، وثّق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مقتل ١٧ فلسطينياً وإصابة ٢٦٢ آخرين أثناء محاولتهم عبور الجدار، بعد أن ألغت السلطات الإسرائيلية أو علّقت معظم تصاريح الدخول إلى القدس الشرقية وإسرائيل. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم ٣٥٨: الضفة الغربية"، ١٩ شباط/ فبراير ٢٠٢٦.

[٦٦] المركز الفلسطيني للإعلام، "Ben-Gvir Approves New Prison to Detain Palestinian Workers"، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥.

[٦٧] قانون منع توظيف العاملين في مجال التعليم الحاصلين على شهادة جامعية من مؤسسة تابعة للسلطة الفلسطينية (تعديلات تشريعية)، ٥٧٨٦-٢٠٢٦. يحظر هذا التشريع توظيف حاملي هذه الشهادات، لا يسري هذا التشريع بأثر رجعي. ويجوز توظيف هؤلاء الأشخاص إذا كانوا يحملون أيضاً شهادة جامعية إسرائيلية، ما لم يثبت أنّ توظيفهم سيكون له "تأثير ضار على الطلاب أو القاصرين".

[٦٨] مركز البحوث والمعلومات التابع للكنيست، "Arab Education in East Jerusalem: Selected Aspects"، ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤.

[٦٩] جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، "Repeal the Law Disqualifying Teachers with Degrees from the Palestinian Authority"، ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٢٦.

[٧٠] مقاطعة القدس ومدينة القدس، تعليمات موجهة إلى مدراء المدارس الخاصة/ المعترف بها لكن غير الرسمية بشأن توظيف المعلمين الحاملين لبطاقة هوية خضراء، ١٢ آذار/ مارس ٢٠٢٦.

الفصل ٤ - الإدارة السديدة للعمل في ظل أزمة طويلة الأمد

٧٢. ظلت مؤسسات إدارة العمل الفلسطينية تعمل للاستجابة للحالات الطارئة لمدة طويلة من الزمن. وفي غزة، لا يزال إعادة إنشاء هياكل إدارة سوق العمل عسيرَ المنال، نظراً إلى هشاشة وقف إطلاق النار وحجم الدمار. ويصعب تقدير تكلفة استعادة خدمات سوق العمل وتعزيز قدرات تفتيش العمل، فضلاً عن جهود المناصرة والتمثيل التي تضطلع بها منظمات العمال وأصحاب العمل. وفي الضفة الغربية، تسبّبت الشواغل الأمنية والقيود المفروضة على الحركة والعبور والانكماش الاقتصادي في إضعاف قدرات إدارة العمل. وواصل موظفو الخدمة المدنية الفلسطينيون أداء مهامهم رغم انخفاض أجورهم، إلا أنّ تقديم الخدمات الأساسية قد تأثّر على نحو ملحوظ.[٧١]

جهود الإصلاح

٧٣. على الرغم من هذه القيود، سعت الحكومة الفلسطينية جاهدةً إلى دفع إصلاحات الإدارة السديدة قدماً. فقد نشرت مشروع دستور مؤقت[٧٢] في شباط/ فبراير ٢٠٢٦،[٧٣] وحدّدت موعد الانتخابات البلدية في نيسان/ أبريل ٢٠٢٦ في عموم دولة فلسطين،[٧٤] كما خطّطت لإجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٦.[٧٥]

٧٤. واستأنفت لجنة السياسات العمالية الثلاثية أعمالها بشأن إصلاح قانون العمل، تمهيداً لاعتماده في عام ٢٠٢٦. كما أعدّت وزارة العمل استراتيجية وطنية لقطاع العمل (٢٠٢٥-٢٠٢٧) توفّر إطاراً توجيهياً للسياسات يتجاوز الاستجابة للحالات الطارئة، غير أنّ تنفيذها لا يزال مقيّداً بفعل التحديات السياسية والمالية.

الشركاء الاجتماعيون تحت الضغط

٧٥. تواصل منظمات العمال وأصحاب العمل في دولة فلسطين عملها في ظروف هشّة، ولا سيما في غزة، حيث تتقلّص بشدة قدرة هذه المنظمات على العمل، إذ تكاد الأنشطة تقتصر فيها على الحفاظ على حد أدنى من الحضور المؤسسي. وأفاد الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في غزة بغياب المقار النقابية عقب تدميرها، وبنزوح متكرر للعمال، وبظروف معيشية قاسية، مع تأثير شديد لانقطاع الكهرباء على عمل هذه المنظمات. وللحفاظ على التواصل مع العمال وتوثيق أوضاعهم، أطلق الاتحاد مبادرة لتسجيل جميع العمال في مختلف أنحاء القطاع.

٧٦. وأفاد اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية بضغوطات مماثلة. فقد واجهت الغرف التجارية الخمس في غزة اضطراباً مؤسسياً كبيراً، شمل تدمير المقارّ والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، ونزوح الموظفين، وفقدان مصادر الإيرادات.[٧٦]

---

[٧١] البنك الدولي، *Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy*، نيسان/ أبريل ٢٠٢٥، الصفحتان ١٤-١٥.

[٧٢] وكالة وفا للأنباء، "في إطار التحضير للذهاب للانتخابات العامة: الرئيس يصدر مرسوماً بتشكيل لجنة صياغة الدستور المؤقت"، ١٨ آب/ أغسطس ٢٠٢٥.

[٧٣] لجنة صياغة الدستور، "مسودة الدستور المؤقت لدولة فلسطين"، شباط/ فبراير ٢٠٢٦ [ترجمة غير رسمية].

[٧٤] مكتب رئيس الوزراء، "مصطفى يوجّه جهات الاختصاص بالوقوف عند احتياجات أبناء شعبنا في محافظة طوباس؛ ومجلس الوزراء يقر إجراء انتخابات الهيئات المحلية في ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠٢٦"، ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥.

[٧٥] انظر:
Jacob Magid and AFP, "Palestinian Authority's Abbas Calls First-Ever Direct PLO Parliament Elections", *Times of Israel*, 3 February 2026.

[٧٦] انظر: ILO, "Rapid Institutional Assessment of Chambers of Commerce, Industry and Agriculture in the Gaza Strip", 2025، (غير منشور).

العمالة وبرامج الدعم الطارئة

٧٧. استمرت وزارة العمل في دعم جهود الإغاثة، بما في ذلك تغطية أجور العاملين في المؤسسات عبر برامج قروض تغطي ما يصل إلى تسعة أشهر من الرواتب. كما واصلت اتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز أداء سوق العمل، منها إطلاق منصة لمواءمة الوظائف مدعومة بالذكاء الاصطناعي في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥، تربط بين الباحثين عن عمل وأصحاب العمل على الصعيدين المحلي والدولي،[٧٧] وكذلك إطلاق "بوصلة سوق العمل" لجمع بيانات دقيقة عن سوق العمل وإتاحتها.[٧٨]

٧٨. وواصلت الوزارة تنفيذ برامج دعم التشغيل، مثل برنامج "بادر" الذي أطلقته الوزارة في عام ٢٠٢٤ بالشراكة مع سلطة النقد الفلسطينية. ويوفّر هذا البرنامج قروضاً دون فوائد تصل إلى ٦٠ ٠٠٠ شيكل للعمال الذين فقدوا عملهم في إسرائيل في أعقاب الحرب، بما يمكّنهم من إنشاء مشاريع صغيرة أو توسيعها، مما يدعم إنشاء نحو ٥٠٠ مشروع إنتاجي.

٧٩. وفي إطار برنامج "منشأتي"، الذي ييسّر وصول المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر إلى فرص التمويل وخدمات الإرشاد وبرامج بناء القدرات، دعمت سلطة النقد الفلسطينية منح نحو ١ ٠٠٠ قرض جديد لهذه المنشآت بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٦. وفي عام ٢٠٢٥ وحده، حصلت ١ ٠٣٤ منشأة متوسطة وصغيرة وبالغة الصغر على قروض جديدة ضمن برنامج التمويل "استدامة".[٧٩] كما نفّذ الصندوق الفلسطيني للتشغيل برنامجاً طارئاً للتشغيل استهدف ١ ٢٥٠ مستفيداً في عام ٢٠٢٥ في غزة والضفة الغربية، من بينهم ٢٥٧ امرأة.[٨٠]

٨٠. وأفادت البعثة سابقاً بأنّ عدد موظفي الخدمة المدنية الذين تستخدمهم السلطة الفلسطينية في غزة بلغ نحو ٣٩ ٠٠٠ موظفاً اعتباراً من عام ٢٠٢٢،[٨١] لكن لا تتوافر معلومات عن عدد الموظفين المدرجين على كشوف رواتبها حتى الآن. وبدأت جهود لإنشاء قوات شرطة فلسطينية مُدَربة في غزة،[٨٢] حيث تقدّم عشرات الآلاف من الأشخاص للالتحاق بها.[٨٣] ولا يزال العمل لدى المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمنظمات الدولية يشكل مصدراً رئيسياً للدخل لشريحة واسعة من السكان. وتُعدّ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أبرز جهات التوظيف في غزة، إذ تضم نحو ١١ ٠٠٠ موظف،[٨٤] غير أنها اضطرت إلى تخفيض الأجور وساعات العمل إلى ٨٠ في المائة منذ شباط/ فبراير ٢٠٢٦، واعتماد عقود عمل يومية وبرامج "النقد مقابل العمل" على نحو متزايد بسبب شح الموارد. ولا تتوافر معلومات واضحة عن حجم العمالة المرتبطة بالسلطات الفعلية في غزة. وتشير بعض التقارير إلى أنّ المدفوعات التي تصرفها حماس لموظفي الخدمة المدنية لم تكن منتظمة، وأنها خفّضتها أو أوقفتها تمامًا، في ظل تفاقم الأزمة المالية وانهيار "اقتصاد الأنفاق".[٨٥]

٨١. وواصلت غرفة العمليات الطارئة لقطاع غزة أداء مهامها حتى أوائل عام ٢٠٢٦، مركّزةً أساساً على المساعدة الإنسانية، إلى جانب دعم فرص العمل ولو على نحو محدود عبر برامج "النقد مقابل العمل" وغيرها من برامج التشغيل المؤقت.[٨٦]

---

[٧٧] انظر: موقع "Job Match".

[٧٨] وزارة العمل، National Labour Sector Strategy 2025–2027، الصفحة ٤٠.

[٧٩] سلطة النقد الفلسطينية، مذكرة إلى البعثة، آذار/ مارس ٢٠٢٦.

[٨٠] انظر: ILO, "Emergency Employment in the Occupied Palestinian Territory", January 2026

[٨١] منظمة العمل الدولية، *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، التقرير ILC.111/DG/APP، ٢٠٢٣.

[٨٢] القرار رقم ٢٣٠٨ (٢٠٢٥)، الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الفقرة ١٥.

[٨٣] انظر: *Times of Israel*, "Board of Peace Envoy Lays Out Principles of Disarmament Plan Presented to Hamas", 25 March 2026

[٨٤] الأونروا، "تقرير الأونروا رقم ٢١١ حول الأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية)"، ٥ آذار/ مارس ٢٠٢٦.

[٨٥] انظر:
Shira Rubin and Hazem Balousha, "Hamas Facing Financial And Administrative Crisis Amid Gaza War As Revenue Dries Up", *Washington Post*, 21 July 2025; *Times of Israel*, "Coffee and Cash: How Hamas Pays Its Civil Servants amid the War", 4 September 2025.

[٨٦] دولة فلسطين، غرفة العمليات الحكومية للتدخلات الطارئة في المحافظات الجنوبية، التقرير السنوي، ٢٠٢٥-٢٠٢٦، (غير منشور).

تفاقم أوجه الضعف

٨٢. لا تزال معدلات تشغيل النساء متدنية للغاية في الضفة الغربية، ولا سيما في غزة، حيث يكاد الوصول إلى العمل بأجر يتعذّر تماماً على النساء. وفي الوقت ذاته، يسهم تزايد أعباء الرعاية غير المدفوعة، الناجم عن النزوح وازدياد أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة ونقص الخدمات، في خروج بعض النساء من سوق العمل.[٨٧] وارتفعت نسبة الأسر التي تعيلها نساء في غزة بنسبة ٥٠ في المائة بين تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥، في حين تسجّل الشابات المتعلمات في الضفة الغربية معدلات بطالة أعلى بكثير، في ظل استمرار الحواجز الهيكلية التي تعيق اندماجهن في سوق العمل.[٨٨]

٨٣. وقدّمت وزارة شؤون المرأة مساعدات نقدية للأسر التي تعيلها نساء، وعزّزت برامج خلق فرص العمل، وأنشأت تعاونيات نسائية دعماً لتعافي سبل العيش الجماعية، هذا فضلًا عن توفير برامج لبناء القدرات لرائدات الأعمال. وتهدف مبادرة الاقتصاد الفلسطيني الشامل للفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠ إلى دعم المنشآت التي تقودها نساء من فئة المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر، وتعزيز سلاسل القيمة المحلية، وإدماج النساء في الاقتصادين الأخضر والرقمي.

٨٤. وأفاد بعض الشباب في غزة البعثة بأنّ تدمير البنية التحتية، ونقص الكهرباء، وضعف الاتصال بالإنترنت أثّر بشدّة على فرص العمل المستقل والعمل عن بُعد، التي شكّلت في السابق مصدرًا للدخل. وذكروا أنّ إتاحة مساحات عمل آمنة، وبنية تحتية رقمية موثوقة، وفرص مؤاتية للعمل المستقل تُعدّ من الأولويات الأساسية لتعزيز المشاركة الفاعلة في التعافي الاقتصادي. وتشير المعطيات إلى أنّ معظم مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني تعرّضت للتدمير أو أصبحت عاطلة.[٨٩] كما طالت أعمال التدمير الحاضنات التي كانت تدعم الشركات الناشئة، ومنها تلك التابعة لكلية العلوم التطبيقية الجامعية. ويتطلّب استئناف عملها توفير موارد وبيئة تشغيل مستقرة.

٨٥. وتواصل مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني عملها في الضفة الغربية، لكنها تواجه تحديات متزايدة بسبب القيود على الحركة وندرة فرص العمل المتاحة للخريجين. وحظيت الجهود الرامية إلى تعزيز الانتقال من التدريب إلى العمل بالدعم من خلال مبادرات مثل "مبادرة تعافي الأعمال" التابعة للصندوق الفلسطيني للتشغيل، والمدعومة من منظمة العمل الدولية، التي تشمل كلاً من غزة والضفة الغربية. وفي السياق ذاته، تواصل الأونروا أنشطتها في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني في الضفة الغربية؛ غير أنّ مركز قلنديا للتدريب يواجه قيودًا شديدة عقب تشريع إسرائيلي حديث يقضي بقطع الكهرباء والمياه عن مرافق الأونروا.[٩٠]

٨٦. وذكر عدد من المحاورين أنّ اللجوء إلى عمالة الأطفال كوسيلة للتكيّف من أجل البقاء شهد زيادة ملحوظة في غزة، رغم ما تنطوي عليه هذه العمالة من أضرار. وتشير المعطيات إلى أنّ واحدة من كل أربع أسر لها أطفال يعملون في أنشطة خطرة، بعضهم لا يتجاوز السادسة من العمر.[٩١] كما أشار المحاورون إلى أنّ الأطفال يضطلعون بأنشطة مثل جلب المياه وبيعها في أكياس بلاستيكية، والبحث بين الأنقاض عن مواد قابلة لإعادة التدوير، وبيع مأكولات مُحضَّرة في المنازل أو سلع صغيرة في الشوارع.

إعادة رسم الحماية الاجتماعية

٨٧. تشكّل الحماية الاجتماعية إحدى أولويات الإدارة السديدة للمؤسسات. وفي عام ٢٠٢٥، واصلت وزارة التنمية الاجتماعية جهودها لإصلاح برنامج التحويلات النقدية الوطني، مما أفضى إلى إدخال مخصّصات اجتماعية قائمة على الحقوق والتوجّه نحو نهج تصنيفي قائم على الفئات ودورة الحياة. ونتيجة لذلك، استفاد نحو ١٧ ٠٠٠ من كبار السن و١٤ ٠٠٠ من الأشخاص ذوي الإعاقة من دعم الدخل خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، مما أسهم في توسيع نطاق التغطية القائمة على الحقوق. ويرتكز هذا التوجّه على الاستراتيجية الوطنية للضمان الاجتماعي للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٧.

---

[٨٧] انظر: ILO, Decent Work and Recovery Programme, 2026–2027

[٨٨] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية بمناسبة يوم المرأة العالمي"، ٨ آذار/ مارس ٢٠٢٦. وانظر أيضاً وزارة شؤون المرأة، "واقع النساء في الاقتصاد الفلسطيني عشية الثامن من آذار ٢٠٢٦"، ٨ آذار/ مارس ٢٠٢٦.

[٨٩] انظر: ILO, "Workforce Solutions for Business Recovery in the State of Palestine", 2025 (غير منشور)، الصفحة ١.

[٩٠] انظر:
Sam Sokol, "Knesset Passes Law Blocking Provision of Electricity and Water to UNRWA Facilities", *Times of Israel*, 29 December 2025; Amira Hass, "Palestinian UNRWA Vocational Training Center Faces Closure by Israel", *Haaretz*, 16 January 2026.

[٩١] اليونيسف، "Protecting Children in Gaza Strip"، جرى تحديثه اعتباراً من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥.

٨٨. وأدخل المرسوم بقانون رقم ٢٠٢٥/٤ في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥ تغييرات جوهرية على إطار المساعدة الاجتماعية، شملت وقف نظام المدفوعات المسمّى "صندوق الشهداء" والتحوّل إلى نهج قائم على قياس الفقر، بالاعتماد على معايير تقدير الدخل واختبار الفقر متعدّد الأبعاد. كما نقل المرسوم مسؤولية المساعدات النقدية في مجال الحماية الاجتماعية إلى المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي "تمكين". وأثار هذا التحوّل في توزيع الأدوار والأنظمة قدراً من الغموض بشأن ترتيبات الإدارة المؤسسية وآليات الإشراف الجديدة. ومع غياب مزيد من الوضوح بهذا الشأن، علّق شركاء دوليون رئيسيون مساهماتهم المالية اعتباراً من نيسان/ أبريل ٢٠٢٥. وفي ظل استمرار القيود المالية التي تواجهها الحكومة الفلسطينية، اقتصر صرف التحويلات النقدية في عام ٢٠٢٥ على خمس دفعات، ولم يجر أي صرف حتى آذار/ مارس ٢٠٢٦.

تفتيش العمل

٨٩. لقد تأثّرت خدمات تفتيش العمل بالقيود على الحركة، ومحدودية الموارد المالية، وضعف قدرات النقل. ويتولّى حالياً ٨٥ مفتشاً تفتيش نحو ١٥٥ ٠٠٠ منشأة عمل في الضفة الغربية. كما يحدّ انتشار العمل غير المنظم من نطاق تفتيش العمل ويضعف فعاليته. وفي عام ٢٠٢٥، بلغ عدد الوفيات المهنية في الضفة الغربية ١٣ حالة وفاة، معظمها في قطاع البناء،[٩٢] ويرجّح أن يكون هذا العدد أقل من الواقع، في ظل محدودية فعالية آليات الإنفاذ والإبلاغ.

[٩٢] جامعة بوليتكنك فلسطين، "التقرير السنوي لحوادث العمل المميتة في الضفة الغربية لعام ٢٠٢٥".

الفصل ٥ - عمال الجولان السوري المحتل

٩٠. احتلت إسرائيل الجولان السوري في عام ١٩٦٧ وضمّته إليها في عام ١٩٨١.[٩٣] ولا تزال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المعقّدة، الناجمة عن الاحتلال وما تشهده المنطقة من عدم استقرار ونزاعات، تلقي بظلالها على سبل العيش وفرص العمل للعمال السوريين في الجولان السوري المحتل، الذين يتركّزون في قطاعات البناء والخدمات والزراعة.[٩٤] وأشار محاورو البعثة إلى شواغل قائمة منذ فترة تتعلق بعدم تكافؤ الوصول إلى الأراضي والمياه والأسواق، إلى جانب محدودية الوصول إلى القطاعات التي تتطلب مهارات أعلى.

٩١. وتظل أنشطة السوريين الزراعية في الجولان السوري المحتل مقيّدة، بحسب ما تفيد به التقارير، بفعل محدودية مخصصات المياه والقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية. كما تسبب تزايد الجفاف في الظروف المناخية في زيادة القيود على هذه الأنشطة. ومنذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، منعت السلطات العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية من العمل في المنطقة، وشدّدت، بحسب التقارير، إجراءات إنفاذ القانون بحق العمال غير الحائزين الوثائق النظامية وأصحاب عملهم. وفي ظل هذه الظروف، أدى الاعتماد الكامل على اليد العاملة المحلية إلى زيادة تكاليف الإنتاج، فباتت المنتجات الزراعية للمزارعين السوريين أقل قدرة على منافسة منتجات المستوطنات المجاورة.

٩٢. ويواجه قطاع السياحة منذ عام ٢٠٢٣ صعوبات اشتدت حدتها بفعل اتساع نطاق عدم الاستقرار الإقليمي. وزادت الأعمال العدائية في المنطقة من ضبابية آفاق التعافي. ولا يزال الوصول إلى فرص العمل في القطاعات الناشئة، بما في ذلك التكنولوجيا والصناعات القائمة على المعرفة، محدوداً على الصعيد المحلي، ولا سيما بالنسبة إلى الأجيال الصاعدة التي تتطلع إلى فرص اقتصادية جديدة. وتشكل الجنسية الإسرائيلية شرطاً لشغل بعض الوظائف.

٩٣. وتشير التقارير إلى أنّ الاستثمارات المعلن عنها في البنية التحتية العامة، بما في ذلك المدارس والمرافق الرياضية قيد الإنشاء، والاستثمارات المزمعة لتعزيز السياحة الزراعية في قرية عين قنية، أتاحت آفاقاً واعدة لخلق فرص عمل جديدة وتوليد الدخل.[٩٥] كما أشار المحاورون إلى أنّ الوصول إلى خدمات الحماية الاجتماعية والخدمات الصحية الإسرائيلية المتاحة للسوريين في الجولان السوري المحتل خفّف بعض أوجه التفاوت في الفرص الاقتصادية.

٩٤. ورغم أنّ عدد المستوطنات الإسرائيلية لم يزد في السنوات الأخيرة واستقر عند ٣٤ مستوطنة، تشير التقارير إلى أنّ المستوطنات القائمة آخذة في التوسع، بهدف معلن هو زيادة عدد السكان الإسرائيليين في المنطقة، البالغ حالياً نحو ٢٨ ٠٠٠ نسمة، وهو عدد يكاد يعادل عدد السوريين في الجولان. وقد تؤثر هذه التطورات في استخدام الأراضي وفي الفرص الاقتصادية في المناطق المحيطة. ويُنتظر صدور حكم قضائي نهائي في عام ٢٠٢٧ بشأن مشاريع إقامة توربينات الرياح، التي ندّدت بها المجتمعات المحلية لما قد يترتب عليها من قيود جديدة على توسع القرى السورية في المستقبل.

٩٥. وعقب سقوط الحكومة السورية في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤، دخلت وحدات من الجيش الإسرائيلي إلى منطقة الفصل المنزوعة السلاح سابقاً ("المنطقة العازلة") بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية في محافظة القنيطرة، وباشرت عمليات داخلها. وأفاد محاورو البعثة بأنّ وجود القوات الإسرائيلية في المنطقة العازلة السابقة ومحيطها أسهم في خلق حالة من عدم اليقين أثّرت على النشاط الاقتصادي في التجمعات السكانية المجاورة. وأفادت التقارير بأنّ إغلاق أجزاء من المنطقة المحاذية لخط وقف إطلاق النار لعام ١٩٦٧ أثّر أيضاً في قدرة المزارعين على فلاحة الأراضي. وأثارت التقارير عن عمليات رش مواد كيميائية على أجزاء من خط وقف إطلاق النار لإزالة الغطاء النباتي لأغراض أمنية شواغل بشأن ما قد يترتب على ذلك من آثار على المحاصيل والماشية ومصادر المياه.[٩٦]

---

[٩٣] أعلن القرار رقم ٤٩٧ (١٩٨١) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أنّ فرض إسرائيل قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الأرض لاغٍ وباطل وليس له أثر قانوني دولي. وقد أكدت قرارات لاحقة للجمعية العامة للأمم المتحدة هذا القرار.

[٩٤] مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، Labour Force Survey data on the Golan، وفقاً لما أبلغ به مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي البعثة عبر البريد الإلكتروني في ٢٣ آذار/ مارس ٢٠٢٥.

[٩٥] "عين قينيا، قرية الينابيع"، عرض أرسله رئيس بلدية عين قينيا إلى البعثة.

[٩٦] المركز العربي لحقوق الإنسان في الجولان (المرصد)، "دعا المرصد سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى وقف الرش الجوي للمبيدات الكيميائية فوق أراضٍ سورية متاخمة لخط وقف إطلاق النار"، ١٠ شباط/ فبراير ٢٠٢٦.

٩٦. وأشار المحاورون أيضاً إلى أنّ الشواغل الأمنية والضبابية التي تكتنف الأوضاع الاقتصادية أثرت في تطلعات كثير من السوريين في الجولان السوري المحتل، ولا سيما في أوساط الأجيال الصاعدة. وارتفع عدد طلبات الحصول على الجنسية الإسرائيلية، ولا سيما في أعقاب الحوادث الأمنية الخطيرة التي طالت المجتمعات الدرزية (محافظة السويداء في جنوب سوريا) في منتصف عام ٢٠٢٥،[٩٧] إذ يسود اعتقاد متزايد بأن الجنسية الإسرائيلية توفر قدراً أكبر من الأمن، وتتيح الوصول إلى فرص العمل، وإلى أجور أعلى بكثير من الأجور السائدة في الجمهورية العربية السورية وبلدان أخرى في المنطقة.

٩٧. وفي أوائل عام ٢٠٢٦، جرت محادثات بين مسؤولين إسرائيليين ومسؤولين في الحكومة السورية الجديدة لمعالجة الشواغل الأمنية، فيما أشارت بعض التقارير إلى أنّ المحادثات تناولت أيضاً بعض الجوانب الاقتصادية والتجارية.[٩٨]

[٩٧] أدت الهجمات المسلحة التي بدأت في محافظة السويداء ومحيطها اعتباراً من ١٣ تموز/ يوليه ٢٠٢٥ إلى مقتل ١٠٠٠ شخص على الأقل، وعمليات خطف، ونهب وتدمير للممتلكات، وعنف ضد النساء والفتيات. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "سوريا: خبراء الأمم المتحدة يعربون عن قلقهم من الهجمات على المجتمعات الدرزية، بما في ذلك العنف الجنسي ضد النساء والفتيات"، ٢١ آب/ أغسطس ٢٠٢٥.

[٩٨] انظر:
United States Department of State, "Joint Statement on the Trilateral Meeting Between the Governments of the United States of America, the State of Israel, and the Syrian Arab Republic", 6 January 2026.

الفصل ٦ - الدفع باتجاه تعافٍ متمحور حول فرص العمل

٩٨. يواجه العمال الفلسطينيون أوضاعاً بالغة الصعوبة. وكما يبيّن الفصل الأول من هذا التقرير، لا يمكن معالجة جانب كبير من هذه الأوضاع دونما حل سياسي وتنفيذٍ كاملٍ للخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومع ذلك، لا يشكّل التقاعس خياراً مطروحاً حتى في مثل هذا السياق، إذ لا مجال لإرجاء تعزيز العدالة الاجتماعية. فثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير حاسمة لدعم سوق العمل الفلسطيني، على نحو يكفل الحدّ من تفاقم مواطن الضعف. وينبغي أن تشكّل الجهود الرامية إلى توسيع فرص العمل، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وصون حقوق العمال ركائز أساسية في خطط التعافي وإعادة الإعمار الراهنة، بما يساهم في حماية سبل العيش، واستعادة الفرص والكرامة، وتعزيز صمود المؤسسات.

٩٩. ويتعيّن أن تسترشد هذه الجهود بالإجراءات العشرة التالية ذات الأولوية التي تستدعي تعاون جميع الأطراف للمضي في تنفيذها. ولهذه الغاية، تبدي منظمة العمل الدولية استعدادها لدعم هذه الجهود بإسداء المشورة في مجال السياسات والتعاون التقني، مسترشدةً في ذلك ببرنامج العمل اللائق والتعافي للأرض الفلسطينية المحتلة (٢٠٢٦-٢٠٢٧).

١٠٠. **السماح بحرية التنقل والوصول إلى سبل العيش:** تُعدّ حرية التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة وداخلهما شرطاً أساسياً لوصل أو إعادة وصل العمال بفرص العمل وتعزيز استقرار الدخل، والحدّ من تفاقم الانفصال عن سوق العمل. كما يُعدّ الوصول إلى الأراضي والمياه والكهرباء والأسواق شرطاً أساسياً لدعم الاستثمار وخلق فرص العمل. وتكتسي إزالة القيود المفروضة على مناطق الصيد والزراعة أهمية خاصة لتعزيز الأمن الغذائي، ولإتاحة فرص استيعاب العمال الذين فقدوا عملهم في إسرائيل أو النازحين داخلياً.

١٠١. **استئناف التجارة بين غزة والضفة الغربية:** يتطلب التعافي الاقتصادي استعادة تدفقات التجارة بين غزة والضفة الغربية المتوقفة بالكامل حالياً. وينبغي أن تشمل التدابير، رهناً باعتبارات أمنية رشيدة، مراجعة القيود التي تؤثر على المدخلات الإنتاجية الرئيسية، مثل البذور، والوقود، ومعدات الطاقة الشمسية، والمولدات، ورفع جميع العوائق التي تعيق مزاولة التجار الفلسطينيين لنشاطهم، والسماح بدخول السلع المنتجة في الضفة الغربية إلى قطاع غزة. كما يُعدّ إحياء القطاعات الإنتاجية في غزة، ولا سيما الزراعة، ومصايد الأسماك، والصناعات التحويلية الصغيرة، عنصراً أساسياً للتمهيد لاستعادة العمالة والنشاط الاقتصادي.

١٠٢. **توسيع نطاق برامج الأشغال العامة كثيفة العمالة ومبادرات التعافي:** تتيح هذه البرامج فرصاً لتوليد الدخل للنساء والرجال على الفور، بالتزامن مع إعادة بناء البنية التحتية الأساسية، ولا سيما في غزة. كما يمكن تطوير أنشطة مثل إدارة النفايات، وتطوير الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير، التي فرضتها الضرورة، وتحويلها إلى برامج تشغيل منظمة تسهم في التعافي الاقتصادي. وينبغي أن تراعي هذه البرامج المعايير الاجتماعية والبيئية، مع كفالة إشراف ملائم ومشاركة الشركاء الاجتماعيين.

١٠٣. **تعزيز الأنشطة الاقتصادية الأقل تأثراً بالعوائق المادية:** إلى حين رفع قيود الحركة، يمكن للخدمات المدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترتيبات العمل عن بُعد أن تتيح فرصاً قيّمة للعمل وتوليد الدخل لصالح الشباب، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، وسائر الفئات المعرّضة لخطر الإقصاء من سوق العمل. ويتطلب ذلك الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتأمين إمدادات كهرباء موثوقة، وإتاحة مساحات للعمل، وتنمية المهارات. وفي ظل شحّ الموارد، يمكن للتعاونيات وغيرها من نماذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تؤدي دوراً مهماً في دعم استدامة هذه الجهود.

١٠٤. **تعزيز تشغيل النساء والاستثمار في اقتصاد الرعاية:** تتولى النساء الفلسطينيات المسؤولية الرئيسية عن تقديم الرعاية، إذ تتزايد أعداد النساء اللواتي يتكفّلن بالجزء الأكبر من إعالة أسرهن. ومع أنّ كثيراً منهن يتمتعن بمهارات عالية، فإنهن ما زلن يواجهن حواجز متعددة أمام العمل وحماية حقوقهن. ويُعدّ الاستثمار في اقتصاد الرعاية، بما يشمل تعزيز نظام التعليم، وكفالة العمل اللائق لعاملات وعمال الرعاية، وتوفير خدمات رعاية ميسّرة الوصول وميسورة التكلفة، عنصراً أساسيًا لزيادة مشاركة النساء في سوق العمل. كما يكتسي هذا الاستثمار أهمية قصوى لمعالجة الأزمة الإنسانية العميقة وما يترتب عنها من آثار على السلامة البدنية والنفسية للفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة.

١٠٥. **دعم تعافي المنشآت والنشاط الاقتصادي المحلي:** يُشكّل دعم المنشآت لاستئناف أنشطتها والاحتفاظ بعمالها أمراً أساسياً لضمان تعافي سوق العمل. وينبغي أن يعطي الشركاء الوطنيون والدوليون الأولوية لتقديم الدعم إلى المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر والتعاونيات، من خلال تدابير مثل برامج التشغيل المدعومة بالأجور، وبرامج إعادة تنشيط القوى العاملة، والتعليم والتدريب التقني والمهني، والتلمذة الصناعية، وفرص التعلّم القائم على العمل للخريجين. ويُعدّ توجيه الدعم

إلى المنشآت التي تديرها النساء أمراً جوهرياً. وقد أظهرت برامج دعم التشغيل، مثل تلك التي نفذها الصندوق الفلسطيني للتشغيل وسلطة النقد الفلسطينية، إمكاناتها في هذا المجال.

١٠٦. **توسيع نطاق الحماية الاجتماعية:** تظلّ جهود تعزيز الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات، مثل التحويلات النقدية، أمراً جوهرياً لحماية الأسر الهشّة ودعم تعافي سوق العمل. وبالتوازي مع برامج التشغيل، يمكن أن تسهم هذه الجهود في الحدّ من الفقر وتنشيط الطلب المحلي. وفي ظل تقلّص الحيّز المالي، ثمة حاجة إلى دعم كافٍ من المانحين لضمان تنفيذ هذه البرامج. ويتعيّن إعادة تفعيل نظام مركزي للتحويلات النقدية، والحرص، في الوقت ذاته، على أن تتضمن جهود الإصلاح إنشاء نظام شامل قائم على الاشتراكات لمعالجة أوجه القصور الحالية في الضمان الاجتماعي لعمال القطاع الخاص، على أن يشمل ذلك، من بين أمور أخرى، الحماية في حالات البطالة والمرض والعجز والشيخوخة.

١٠٧. **ضمان تعافٍ قائم على الحقوق:** يتعيّن إيلاء الأولوية للتشغيل الرسمي والعمل اللائق للعمال الفلسطينيين في كلٍّ من دولة فلسطين وإسرائيل، على النحو المنصوص عليه في معايير العمل الدولية. كما يتعيّن توفير ضمانات تحدّ من الممارسات الاستغلالية، بما في ذلك استخدام سماسرة التصاريح، وضمان توافر ظروف عمل لائقة تكفل صحة العمال وسلامتهم. وينبغي أن تشمل برامج التشغيل قصيرة الأجل، مثل النقد مقابل العمل، ضمانات تحول دون اتساع نطاق ترتيبات العمل الهشّة، وتفتح سبلاً إلى عمل أكثر استقراراً. يتعيّن توثيق عمل الأطفال، الذي تفيد التقارير بأنه منتشر في غزة، ورصده عن كثب، والقضاء عليه على سبيل الأولوية، بالتزامن مع تكثيف الجهود الرامية إلى إعادة فتح المدارس.

١٠٨. **تعزيز مؤسسات الإدارة السديدة لسوق العمل:** يُعدّ السير الحسن لمؤسسات سوق العمل أمر ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ويسهم تعزيز إدارة العمل، بما في ذلك تفتيش العمل، وجمع البيانات المتعلقة بسوق العمل وتحليلها، والحوار الاجتماعي، في دعم تحقيق التعافي في إطار احترام حقوق العمال وتكريس ظروف عمل عادلة. ويُعد إنفاذ الحد الأدنى للأجور خطوة أولى حاسمة للحيلولة دون تفاقم الهشاشة. وتتطلب الإدارة السديدة لسوق العمل والتصميم الفعّال لخطط التعافي وإعادة الإعمار ضمان إشراك منظمات أصحاب العمل والعمال على نحو وثيق.

١٠٩. **إعادة تنشيط الحوار والتنسيق بشأن تشغيل الفلسطينيين في إسرائيل:** يسهم توسيع وصول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل في إسرائيل في تحقيق فوائد ملموسة للطرفين. وعلى الرغم من عمق آثار الصدمة الناجمة عن النزاع الحالي، يظلّ الواقع الاقتصادي واضحاً: يحتاج العمال الفلسطينيون إلى الوصول إلى مصادر الدخل، بينما تواجه المؤسسات الإسرائيلية نقصاً في المهارات واليد العاملة. ولا شكّ في أنّ استئناف الحوار في هذا الشأن سيسهم في صون سبل العيش واستقرار النشاط الاقتصادي، وسيساعد على إعادة بناء الثقة بين الشعبين.

مرفق - قائمة محاوري البعثة

حكومة دولة فلسطين والمؤسسات العامة الأخرى

وزارة العمل

السيدة إيناس العطاري دحادحه، الوزيرة

السيد سامر سلامة، وكيل الوزير

السيد رامي مهداوي، الوكيل المساعد للتعاون الدولي

السيد عبد الكريم مرداوي، مدير عام وحدة تنظيم العمل الخارجي

السيد وليد البايض، مدير عام الإدارة العامة لعلاقات العمل

السيدة لمى عواد، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي

السيد هاني الشنطي، رئيس وحدة العلاقات الدولية

السيدة دانا إسماعيل، مستشارة الوزير

السيدة دانا حسن، مستشارة الوزير

وزارة المالية والتخطيط والتعاون الدولي

السيد اسطفان سلامة، الوزير

السيد محمود عطايا، وكيل الوزير

السيد داوود الديك، مستشار الوزير

السيد ياسر شلبي، مستشار الوزير

وزارة الشؤون الخارجية

السيد عمر عوض الله، سفير، مساعد الوزير للشؤون متعددة الأطراف، رئيس إدارة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة سماح حمد، الوزير

السيد مهدي حمدان، مستشار الوزير

السيدة هنادي برهم، مدير عام الإدارة العامة لدائرة الفقر

السيدة سونيا الحلو، مدير عام التخطيط والمشاريع

وزارة شؤون المرأة

السيدة منى الخليلي، الوزيرة

السيد حنا نخلة، مستشار الوزير الخاص

سلطة النقد الفلسطينية

السيد يحيى شنار، المحافظ

السيدة مرام ساحلية، مستشار المحافظ لشؤون العلاقات الدولية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السيد محمد قلالوة، مدير عام دائرة الإحصاءات الاقتصادية

السيدة سهى كنعان، مديرة دائرة إحصاءات العمل

مؤسسة التمكين الاقتصادي (تمكين)

السيد أحمد مجدلاني، الرئيس، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني

الصندوق الفلسطيني للتشغيل

السيد محمد أبو زعيتر، نائب الرئيس - غزة

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل الفلسطينيين

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

فرع نابلس

السيد شاهر سعيد، الأمين العام

السيدة عائشة حموضة، عضو في الأمانة العامة

السيد ساهر صرصور، عضو في الأمانة العامة

السيد عبد الكريم دويكات، عضو في الأمانة العامة

السيد وسيم كلبونة، عضو في الأمانة العامة

فرع دورا

السيدة سمية النمورة، أمين سر

فرع وسط الخليل

السيد سمير الجعبري، أمين سر

فرع حلحول

السيد نافذ جرادات، أمين سر

فرع يطّا

السيد سمير حريزات، أمين سر

فرع بيت لحم

السيدة منى جبران، أمينة سر

فرع طولكرم

السيد عدنان العاصي، أمين سر

فرع قلقيلية

السيدة تمام عبد الحفيظ، أمين سر

فرع القدس

السيد فوزي شعبان، أمين سر

فرع أريحا وغَور الأردن

السيد عماد عواجنة، أمين سر

فرع طوباس

السيد حسني بني عودة، أمين سر

فرع جنين

السيد محمد سعيد كميل، أمين سر

فرع سلفيت

السيد علاء يونس، أمين سر

فرع قطاع غزة

السيد طارق الهندي، عضو في الأمانة العامة، رئيس النقابة العامة لعمال الزراعة

السيد عبد الرؤوف عليان، عضو في الأمانة العامة

السيد وائل خلف، عضو في الأمانة العامة، نائب رئيس نقابة موظفي القطاع العام

السيدة اعتماد أبو جلالة، رئيسة اللجنة النسائية، رئيسة النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي

اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، رام الله

السيد عبده إدريس، رئيس مجلس إدارة الاتحاد، رئيس غرفة الخليل

السيد جمال جوابرة، الأمين العام

السيد نزيه مرداوي، مدير وحدة المعلومات والدعم التقني

السيد موسى سلامه، مدير وحدة النوع الاجتماعي

غرفة رام الله

السيد صلاح حسين، مدير

غرفة القدس

السيد لؤي الحسيني، مدير

غرفة بيت لحم

السيد سمير حزبون، رئيس الغرفة

غرفة جنين

السيد عمار أبو بكر، رئيس الغرفة

غرفة نابلس

السيد سميح المصري، رئيس الغرفة

غرفة قلقيلية

السيد محمد قطقط، مدير

غرفة طولكرم

السيدة ميس فحماوي، مديرة

غرفة طوباس

السيد معن صوافطة، مدير

غرفة غزة

السيد عائد أبو رمضان، رئيس الغرفة ونائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد

السيد طارق السقا، عضو مجلس الإدارة

السيد ماهر الطبّاع، المدير العام

السيد حسام الحويطي، نائب أمين السر

السيد رياض السوافيري، نائب أمين السر

غرفة شمال غزة

السيد محمد أبو وردة، رئيس الغرفة

السيد بهاء الأموي، أمين السر

السيد عزيز مقاط، مجلس الإدارة

غرفة دير البلح

السيد محمد التلباني، رئيس الغرفة

منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والجهات المعنية الأخرى

مركز الأبحاث الفلسطيني

السيد محمد اشتيه، رئيس المركز، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح

جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية

السيد مصطفى البرغوثي، رئيس الجمعية والأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية

مركز الميزان لحقوق الإنسان – غزة

السيد سمير زقوت، نائب المدير

مؤسسة الحق، رام الله

السيد شعوان جبارين، المدير العام

السيد تحسين عليان، مدير البرامج

السيد مراد جاد الله، رئيس دائرة الإعلام والتوثيق

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

السيد أمجد الشوا، المدير التنفيذي

مركز شؤون المرأة – غزة

السيدة آمال صيام، مديرة

الحاضنة التكنولوجية للكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة

السيد محمد مشتهى، نائب الرئيس لشؤون العلاقات الخارجية

العمال[1]

عمال من الضفة الغربية

السيد م. س.، صانع معجنات

السيد و. ش.، عامل في قطاع البناء

السيد ي. أ س.، عامل في قطاع البناء

السيد خ. أ س.، عامل في قطاع البناء

السيد ب. خ. عامل في صناعة الألومنيوم

السيد ع. ن. عامل في قطاع البناء

السيد آ. د.، عامل في قطاع البناء

السيدة ن. ش.، عاملة

السيد س. هـ.، عامل

شباب من غزة

السيد حسين مرتجى، مدير تنفيذي، مجموعة غزة للثقافة والتنمية

السيد محمد غطاس، منسق مشروع، مجموعة غزة للثقافة والتنمية

السيدة هلا أبو حمد، منسقة مشروع الأيتام، مجموعة غزة للثقافة والتنمية

السيدة مشيرة أبو مسلم، مساعدة إدارية، مجموعة غزة للثقافة والتنمية

السيدة رحمة عُبيد، متطوعة

السيد إحسان أبو العون، محامي

السيدة مريم حسين، صحافية

السيد عبد الله البيطار، مهندس مدني

السيدة نورة زقوط، منسقة المشاريع، الرابطة الطبية الفلسطينية الأمريكية

[1] جرى تزويد البعثة بالأسماء الكاملة لجميع العمال الذين التقت بهم ولكنها اختارت، بالنسبة إلى بعضهم، إدراج الأحرف الأولى فقط من أسماء الألقاب في قائمة المحاورين.

حكومة إسرائيل

مساهمات خطية واردة من:

السيدة يهوديت غاليلي ميتزر، مديرة إدارة الوكالات التابعة للأمم المتحدة، شعبة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وزارة الخارجية

السيد وليد غادبان، مستشار سياسي، البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة في جنيف

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل الإسرائيلية

الهستدروت – الاتحاد العام للعمال في إسرائيل

السيد بيتر ليرنر، مدير عام قسم العلاقات الدولية

السيدة أفيتال شابيرا شابيرو، مديرة العلاقات الدولية

رابطة الصناعيين في إسرائيل

السيد اسحاق جوروفتش، نائب رئيس، شعبة القوى العاملة، الاقتصاد والضرائب، جمعية مقاولي البناء في إسرائيل

السيد إيشاي بولاك، رئيس تنفيذي اتحاد المزارعين الإسرائيليين

معاً – جمعية العمال

السيد عساف أديف، المدير التنفيذي

السيدة روني بن افرات، مديرة الموارد

السيد إيدن ليشتنر، نائب منسق في فرع القدس

السيدة عبير جبران، محامية في فرع القدس

السيد إيريز فاغنر، أمين سر فرع القدس

منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية وأصحاب المصلحة الآخرين

ماتشسوم واتش – نساء ضد الاحتلال ومن أجل حقوق الإنسان

السيدة هانا باراج، متطوعة

جيشا – مسلك

السيدة ستاف سالبيتر، مديرة العلاقات الدولية

المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية

جامعة الدول العربية

السيد فائد مصطفى، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

السيد معتصم الشوا، الأمانة العامة، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

السيد محمد فتحي شقورة، رئيس قسم التنمية وإعادة الإعمار، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

منظمة العمل العربية

السيد فايز المطيري، المدير العام

السيد مروان ريّس، مكتب المدير العام

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيد رامز الأكبروف، نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، منسق مقيم للشؤون الإنسانية

السيد دينكسو تاييه، رئيس مكتب المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة/ رئيس وحدة التنسيق بالإنابة

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة

السيدة أندريا نوبيس، نائبة رئيس المكتب

السيدة صوفيا حسن، محللة الشؤون الإنسانية

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

السيد رولاند فردريك، مدير عمليات، الأونروا، الضفة الغربية

السيد سام روز، النائب الأول لمدير شؤون الأونروا، غزة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

السيد جاكو سيليبه، الممثل الخاص للمدير

السيدة مارغون إيندريبو، نائبة الممثل الخاص للمدير

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

السيد جوناثان فيتش، الممثل الخاص المقيم

السيدة إيتي هيغينز، نائبة الممثل الخاص المقيم

مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

السيد أجيث سونغاي، رئيس المكتب

السيدة رنا القيسي، رئيسة المكتب الفرعي، غزة

السيد كريم أحمد، مسؤول حقوق الإنسان

برنامج الأغذية العالمي

السيدة جين وايت، رئيسة البرنامج

السيد صلاح لحام، مسؤول تحليل وتقييم الوضع

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

السيد تشيرو فيوريلو، رئيس المكتب

السيد عزام صالح عيسه، مدير البرنامج

البنك الدولي

السيد ستيفان إمبلاد، المدير القطري

السيد زكريا سابيلا، خبير، القطاع الخاص

صندوق النقد الدولي

السيد توبياس روي، ممثل مقيم

السيدة هانيا قسيس، خبيرة اقتصادية محلية

السيد يزن أبو عجيمة، خبير اقتصادي محلي

الاتحاد الأوروبي

السيد جيمس ريزو، ممثل الاتحاد الأوروبي بالنيابة

السيد يوهان فريدبورن لارسون، رئيس قسم السياسة والصحافة والإعلام

السيدة فريديريك برون جاكوبسون، موظفة، شؤون سياسية

السيد ميتيا غورغينبور، موظف برامج، قسم التنمية الاقتصادية والبنية التحتية والزراعة، المنطقة "جيم"، غزة

سفارة الولايات المتحدة، القدس

السيد دايفد ميداليا، موظف، السلك الخارجي

السيد نايثان إيكستين، موظف، شؤون العمل

الجولان السوري المحتل

مجلس عين قنية المحلي

السيد وائل مغربي، رئيس

المرصد – المركز العربي لحقوق الإنسان في مرتفعات الجولان

السيد كرامة أبو صالح، محامٍ

السيد وسام شرف، محامٍ

جمعية المغاريق

السيد تيسير مرعي، رئيس

اجتماعات أخرى

حكومة الجمهورية العربية السورية

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيدة هند قبوات، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيدة رغداء زيدان، نائبة الوزيرة

السيد أحمد الدالاتي، محافظ القنيطرة

السيد لؤي العرنجي، نائب مدير، وحدة التعاون الدولي

السيد خليل عبدو عوض، وحدة تنظيم العمل

السيدة ميساء العجلوني، مديرة، وحدة القنيطرة

السيدة ليلى محمد عادور، عضو، الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين

السيد جميل إياد العثمان، مدير، مركز وثائق سوق العمل

السيد حمد بركل، مفتش عمل

السيد منذر سالم، رئيس مكتب نائبة الوزيرة

غرفة صناعة دمشق وريفها

السيد محمد المولوي، رئيس

السيد كريم الخاجا، عضو في المجلس

السيد رفيق الصبان، عضو في المجلس

الاتحاد العام لنقابات العمال

السيد جورج داوود، عضو في المكتب التنفيذي

مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا

السيد طارق تلاحمة، مدير مكتب

اللجنة الوطنية لإدارة غزة

السيد علي شعث، المفوّض العام

السيد عائد عوني أبو رمضان، مفوّض الاقتصاد والصناعة والتجارة

السيد بشير الريّس، مفوّض المالية

السيدة هناء ترازي، مفوّض الحماية الاجتماعية

السيد سامي نسمان، مفوّض الداخلية والأمن الداخلي